



# الخلاصة في معرفة الحديث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِالْحَمْدِ لِلَّهِ

الحمد لله على فضله ونسائه المذنبين نعمه ونواله وصلى الله على محمد وآله كما نزلنا  
 قالوا من أشكر **وبعد** فهذا جمل في معرفة الحديث مما لا بد منه للطالب لاستقامته  
 نصدي الحديث لخصه من كتاب الامام مفتي الشام الشيخ المصطفى بن الصلاح ومختصر  
 المتفرد في الدين النواوي والشافعي بدو الدين بهر في باب جملة رضى الله عنه فريد ثبت  
 ثم بدأ بتقريبه وتبسيطه ورصنه من صفا انبها فوضعت كل شيء في موضعه ومقره  
 واضفت الى ذلك ما نزلت من ايات مرتبة من جامع الاصح وغيره وانساك الله ان ينفع  
 الطالب به ويريد بهم كبد الشاكر ويجعله خالصا لوجه الكريم **وسميت بالملخص**  
 ورتبته على مقدمة ومقاصد وخاتمة **المقدمة** العلم بهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وروايته من اشرف العلوم وافضلها لانه ثابته اذ كنه علوم الاسلام وما كنه علوم  
 والاحكام لا يرتب في شئ الا كان صادقا نفيا ولا يترك في نصه الا منافقا شقي  
 قال ابو نصر بن سلام ليس شئ اثقل على انك الى اذ ولا ابغض اليهم من سماع الحديث  
 وروايته ولما كمل هذا العلم اصح واحكام واصطلاحا واضحا يحتاج طالبه  
 الى معرفتها ومدار هذه الامور على الحنون والاسانيد والسند وغيرها **المختار**  
 هو ما اشتمل الصليب من الحيوان وبه شبه الخائن من الارض ومن الشئ قوي منه  
 ومنه حيل مني فمن كل شئ ما يتقوم بذلك الشئ ويتقوى به كما ان الانسان يتقوم  
 بالنظر ويتقوى به في شئ الحديث الفاظه التي يتقوم بها المعاني واختلفا في من الحديث

ملخص الحديث

BESTRAHLT:  
GEREINIGT:

2007

Ms. or. 339

**الأول** الخبر اقا صدق او كذب ولان ثالث لهما على المختار و مرجع الصدق والكذب  
اما الى مطابقة الواقع او اعتقاد الخبر او اليهما جميعا كما بين لنا حد اثنا البيان  
في شرح الشبان **الثاني** الخبر قد يعلم صدقه قطعاً كخبر الله تعالى ورسوله وقد يعلم كذبه  
قطعاً كخبر الخالف في خبر الله وقد يظن صدقه كخبر العدل وقد يظن كذبه كخبر الفاسق  
وقد يشتك فيه كخبر المجرم **الثالث** الخبر ينقسم الى متواتر وآحاد والمتواتر هو خبر  
بلغت زوانه في الكثرة مبلغاً / حالت العادة نواطوهم على الكذب كخبرهم عن وجود  
وغزوة بدر وله سلطان **الأول** ان يكون علمهم ضرورياً مستنداً الى محسوس اذ لو  
أخبرونا عن حدو العالم / وعن صدق الانبياء او عن ظن لم يحصل لنا العلم الثاني  
ان يسوى طرفاه والوسط في عدم نواطوهم على الكذب كخبرهم وبئس من هذا الحد  
فيكون قوله كآخرو ووسطه كطرفه نحو القرآن والصلوات الخمس واعداد الكرمات  
ومفاد البرزخات وما اشبه ذلك ولا جلد ذلك لم يحصل لنا العلم بصدق اليهود  
مع كثرتهم في نقلهم ان موسى عليه السلام كذب كل ناسخ لشريعته ولا بصدق الشيعة  
بنقل النص على امامة علي رضي الله عنه والبيكرية على امامة ابي بكر رضي الله عنه لانهما وضعه  
الاحاد او لا وافسوه ثم كثر الناقلون في عصره وبعده في الغصار قال ابن القلاء  
من سئل عن ابن ابي شيان في خبره من الحديث اعياناً طلبية وحديث افعال  
بالنيان ليس من ذلك وان نقله عدد التواتر وبكثرة لانه ذلك طر عليه في وقتنا

علم الكثير واليه قاصد  
فمنه

ولو يوجد في أوائله نعيم من كذب على معتمد أفلبتبق مفعة من التارئة مثال لذلك  
فانه نقل من الصياغة رضى عنهم العدد الجهم وذكر أبو بكر البرزالي حافظ الجليل  
في مسنده انه رواه عن <sup>ابن قتيبة</sup> السدنة نحو من اربعين من الصياغة وذكر بعض الحفاظ انه  
رواه اثنان وسنن مائة وفيهم العشرة المبشرة قال ابن الصلاح لم ينزل عدد رواه  
في ازدياد وبلغ جرائع النوازل والشمارة قال ابن النثير في جامع الاصول العدد على  
قسمين كامل وبقاقل عدد يؤتى العلم وزائد يحصل العلم ببعضه وبقو الزيادة  
فضلة والكامل ليس معلوما لنا لكتنا بحصول العلم الضروري نشد ان على كمال العدد  
لا انا بكمال العدد نشد ان على حصول العلم واصل عدد يحصل به العلم الضروري فنقول  
انه لا شيء غير معلوم لنا لاننا ندرى متى يحصل لنا العلم بوجوده عندنا وان الخبر وان  
كان بعد خبر المائة او المائتين وبفسر علينا خبره ذلك وان نكتفينا بما فسيهله انه  
نداء انفسنا اذ اقبل رجل في السوق مثلا وشا سبعة فاحذرنا من ذلك  
مخالفة فان قول الاول يترك الظن وقول الثاني والثالث يؤكده ولا يتركه  
فأكده الى ان يصير ضروريا **والاحكام** هو كل خبر لم يثبت له الى النوازل ثم لو قسمنا  
مستقبص وغيره ذكر ابن الجوزي في نافع ان حصل الاحاديث بتبعها امكانه فهو  
ان جماعة بالقوا في تتبعها وحصولها في اغداد قال الامام احمد بن حنبل حرم  
الاحاديث سبعائة الفا وكسرت قرني عليه مسند فقال هذا كنان قد جمعه وانفسه

العدد  
على  
قسمين

من التارئة

من اكثر من سبعائة الفا وخمسين الفا اخلفا المسمون من الحديث فازجعو  
النهي وما لم يجدوا فيه فليس بحجة فان قيل كل ما يحوي مسند اربعون الفا حديثا  
منها عشرة آلاف مكررة فكيف يقول صح سبعائة الفا وكسرت مع هذا جيب  
باقة المراءى هذا العدد الطرقال الموق **المقاصد** اعلم ان من الحديث  
نفسه لا يدخل في الاعتبار الا نادى بك بحسب صفة من القوة والضعف وبين  
بحسب وصاف الرواة من العدالة والضبط والحفظ وخلافها وبين ذلك او بحسب  
سببنا من الاتصال والافطاع والارسال والاضطراب ونحوها فالحديث على  
هذا ينقسم الى صحيح وحسن وضعف هذا اذا نظر الى المتن واذا ادى عن  
اوصاف الرواة تقسها فقبل هو نفسه عدل ضابط وغير ثقة او مشهور او مجهول  
او كذب واسمه فلاه ولين في سنة كذا او مات في سنة كذا او فو ذلك فاذا نظر الى  
حال الطالب كاه البحث عن كنفية استفادته وافادة الشيخ اياه وكيفية اخذ  
من القادة والسماع والاجازة وغير ذلك وهذا النظر يستدعي ان يربط الكلام على  
اربعة ابواب الاول في اقسام الحديث وانواعه والثاني في اوصاف الرواة والثالث  
في تحمل الحديث وطرق نقله والرابع في اسماء الرجال وانسابهم **البيان الاول**  
في اقسام الحديث وفيه ثلاثة فصول **الفصل الاول** في الصحيح الصحيح هو ما  
انقل مسند بثقل العدل الضابط عن مثله وسلم عن شذوذ وعلة وفي هذا الاصل

من يكون مسند العدالة  
وقيل مسند الضبط

احذر ان عن الحسن والقبيصا فقله ما اتصل بسند احذر ان عن المنقطع وبوالذي  
 لم يوصل اشكاه على اتى وجه كان وقوله بنقل العدل احذر ان عن ابو مسعود لعدالة  
 اوفيه نوع جرح ونعني بالضابط من يكون حافظا مشيقا غير مغفل ولا ساه ولا  
 شاك في حالة العمل والاداء عاقبة الناقل اذا كان فيه نوع قصور عن درجة الاتقان  
 دخل حديثه في حد الحسن واذا تركت درجة عن ذلك ضعف حديثه وقوله وسلم عن  
 سند وذا احذر ان عن الساذ وبوالذي هو به الثقة لكن يخالف ما روى الناس وقوله  
 وعلة اى وسلم عما فيه اسباب خفية غامضة فاحذر **فان قيل** لهذا الفيد  
 مستدرك لانه لا يخفى على الضابط الجازم مثل تلك القاذرة بقوله الصارم قد  
 بينوا الجازم قد يسهل فما اجمع فيه هذا القهود حكم بصحة وما افقد فيه قيد  
 من اخرجه ان يكون صحيحا واذا قبل في حديث انه صحيح فمعناه ما ذكرنا ولا يلزم انه يكون  
 مقطوعا في نفس الامر وكذا اذا قبل انه غير صحيح فمعناه انه لم يصح اشكاه على وجه  
 المعتبر لانه كذب في نفس الامر وبغاوت درجات الصحيح بحسب قوة شرطه واقله  
 من صنف في الصحيح المجرد الامام البخاري عم مسلم وكتابهما اصح الكتب بعد كتاب  
 القنبرين واتا قوله الشافعي رحمه الله ما علم شيئا بعد كتاب الله تعالى اصح من فوطا ما لك  
 فقبل وجود الكتابين عم البخاري احتكما صحيحا عند الجمهور وفي الجامع قال البخاري  
 خرجت كتابا لصحيح من زياد قريب لثمانية الفا حديث وما وضع فيه حديثا

ما اذبح على شوطها واما ما اذبح  
على شوطها واما ما اذبح

القصة على رتبة  
أقسام

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

هو في حقه سبع درج  
مضى في حقه رسول الله  
رضي الله عنه

التالية ان تقول  
الصلى على ابي طالب فقال  
يا رسول الله صلى الله عليه وسلم

[illegible]

...فما فعل البهائم  
...فما فعل البهائم  
...فما فعل البهائم

من الرواة  
ممن دوى  
مغاري  
١



الحاصل ان المراد بالضعف  
الاحسن اما الحسن الذي  
يأتي من واحد يعارض له  
في نظامين او احسن  
الذي يكون من احسن  
المراد من الذي هو  
عن صفات غير الصلوة  
التي اشهر روايتها  
وكذا واحد منها من  
غير وجه المراد من  
بغير وجه المراد من  
بغير وجه المراد من

السابق والارسال والقطار وغيرهما فلا يؤتى بالرواية من غير وجه الا على وجه  
بذلك الضعف والاكثار عينا وفي كلام ابن الصلاح اشعار بذلك على ان حد  
المعترض يقتضي الى هذا التأويل كما سنقرر وهذا هو الجواب ايضا عن اعتراضه على قول  
التحسيني لابن الصلاح وهو قوله في رد عليه الضعفاء والمنقطع والمرسل واقا  
قول بعض المناظرين هو الذي فيه ضعف قريب مما قلنا فجبني على ان معرفة الحسن موقوفة  
او بايقظاع او بغيرهما او بارسال

الضعف ان المراد بوجه  
المراد من الذي هو  
عن صفات غير الصلوة  
التي اشهر روايتها  
وكذا واحد منها من  
غير وجه المراد من  
بغير وجه المراد من  
بغير وجه المراد من

الحسن

على معرفة

بختیاری و نوکته که فلاکون خارج از این تعریف  
 الحسب ۱۱۱۱۱۱  
 او یا فقط ای او یا غیرهما او یا سال  
 ضعف است و ایضا که ایضا که ایضا که  
 بیان المراد بود و ده  
 علی حقیقه

ما انفرد به شكرا اذا مرقت لهذا قلنا كذا لان تفسيره قد علم ما نسخ في خاطرها وانه اعلم  
 بمراده فقولنا خالف عن العلة اخبرنا عن دخول الاسباب الخفية القامضة الفاعلة  
 في الحديث وقوله في سنن المصنف احراز عن المرسل والمنقطع وقوله في سنن  
 مبداء اوله به شاهد او مشهور صفته وقوله في سنن المصنف خبره والضمير في  
 في له للمشهور وفي به للحديث واوفيه للشويع للترديد والمعنى للراوي المستور  
 العدالة بهذا الحديث شاهد اي حديث آخر مروي يلفظه بغير هذا الاشارة بشيئ له  
 بالقوة او لراوي الحديث طريقا اخر فيه معنى هذا الحديث بشيئ لهذا الحديث انه منه ومفناه  
 تفناه فيكون بهذا الحديث شاهدا او ذاك مشهورا بهذا المعنى وكونه المعنى مشهورا متوقفا  
 له ومفويا اياه بسند غير مستقيم كقولنا شاهد او مشهورا او سابقا عما تخفيه في نوع  
 الاعتبار واحراز بهذا الفصل عن الضعفاء الذي لم يعضد بمثله ذلك الحديث او آخر  
 بمفناه وقوله قاصر من درجة الائتقان صفته اقرى للراوي المستور العدالة فعلم من  
 الاول ان عدالة هؤلاء دون عدالة رجال الصحيح ومن الثاني ائتمانهم قاصر عن  
 ائتمانهم وهذا ان المفيد ان معا فصل واحد يخرج الصحيح عن الحسن وكذا يخرج على  
 الاقلال وكل واحد منهما على الاقلال يصلح لافراج الضعفاء منه وظهر من هذا ان  
 اجمع الحدود لكن هذا قوله في سنن المصنف مرسى الثقة الذي اعتضد بالمستدق ان  
 شئت بان العلم جهنم بالمسند لا به بما اختاره واخبره المحققون كما ينبغي في المرسل

والفرق بين حدى الصحيح والحسن ان شرائط الصحيح معتبرة في الحسن لكن العدالة  
 في الصحيح ينبغي ان يكون ظاهرا والائتقان كاملا وليس ذلك بشرط في الحسن ومن شتم  
 احراز الى قبا شاهد او مشهور لم ينجري به فلو قبله لم يستند من قرب درجة الثقة او  
 مرسل ثقة وروى كلاهما من غير وجه وسلم عن سند واذ علة لكان اجمع وابتعد الله  
 التعقيد ونفع بالمسند ما اتصل اسنادا الى مشاهير وبالثقة من جمع بين العدالة والقبيل  
 والتكبر في ثقة للشيوخ كما سياتي **فرع ثان** الاول الحسن حجة كالصحيح  
 وان كان دون ذلك اذ رجه بعض اهل الحديث فيه ولم يقر عنه وهو ظاهر  
 كلام الحاكم قبله هو الترمذي في مصنفه **الثاني** قولهم حسن الا سناد او  
 صحيح الا سناد دون قولهم حديث صحيح او حسن اذ قد يقع اسناد او حسن  
 دون مثله لسند ودون علة فان قاله حافظ معتد ولم يقدر فيه في الظاهر منه حاكم  
 بصحة المتن او حسنه قال ابن الصلاح وما سمعته من السنف في اصابع السنن  
 بالحسان فتسار الى ان فيه الصحيح والحسان والضعايف وقول الترمذي وغيره  
 حديث حسن صحيح اي روى باسنادين احدهما يفتق الصحة والاخر يفتق الحسن  
 او المراد بالحسن اللقوى وهو ما يميل اليه النفس ويستحسنه وحديث المتأخر من  
 درجة الائتقان والحفظ المشهور بالصدق والسر اذ روى من وجه آخر شرقي من الحسن  
 الى الصحيح لقونه من الجهرين فينجري احدهما بالاخر ومعنى قوله ثمة من الحسن الى في  
 حسن وانه اعلم

وقول الترمذي رحمه الله  
 بعد هذا الحديث وبعد  
 حسن صحيح مشكك على  
 اصطلاحه فانه قد ذكره  
 سنان الطائفة من جامع اسناد  
 برهان الحسن بالسنن في اسناد  
 من ينجري بالكتاب ولا يكون  
 شاذ او روى مع ذلك من  
 غير وجه او الصحيح عند  
 والطائفة من شمله الى مشاهير  
 ثم ان الترمذي رحمه الله  
 حين يروي ما يوجب في كتابه هذا  
 حديث صحيح في الوجه وهذا  
 ان من اسناد في الحسن  
 ثمة في السناد في من غير  
 ان يكون قد روى من غير  
 وجه والذين يمانون في قول  
 الترمذي في قوله حسن  
 صحيح اي حسن اسنادا  
 صحيح باسناد آخر قال  
 بعض العلماء الحديث قسم  
 من الصحيح كذا في ان كان  
 يثبت في العدالة والقبيل  
 فحديثه صحيح وان كان  
 دون ذلك فحديثا او  
 حديثا كذا في حديث  
 فاما بالجملة فحديث  
 حسن وانه اعلم  
 بغيره اعلم

الصحيح انه بالحقق في القوة به لانه عتبه فلا يرد عليه ما قبله فيه نظرا ان حد الصحيح  
لا يشمله فليكن يسمى صحيحا واما الضعيف فليكن يرويه وفسفه لا يخرج بعدد  
طرقه كما من **الفصل الثالث** في الضعيف وهو كل حديث لم يجمع فيه  
شروط الصحيح ولا شرط الحسن المتقدم ذكرها وينفاوت درجات في الضعيف  
بحسب بعد من شروط الصحة كما ينفاوت درجات الصحيح بحسب تمكنها  
ويجوز عند الحديثين وغيرهم التماسه في اسانيد الضعيف سوى الموضوع وروايته  
من غير بيان ضعفه في المواظف والقصص وقضائى الاعمال لاني صفات الله تعالى  
واحكام الخلاه والحرام روى ابن الصلاح عن ابن الحافظين منة عن محمد بن محمد  
بقوله كان من مذمبنا لسانه ان يخرج عن كل من لم يجمع على تركه وكذلك ابوداود باخذ ما ذكره  
ويخرج الضعيف اذا لم يجد في الباب غيره لانه لا يفي عنده من رأى الترمذى قال البزدي  
انه الخبر يقين بأصله واتماد ذلك السببه في نقله والرأى محتمل بأصله في كل وصف  
على الخصوص وكان الاحتمال في الرأى اصلا وفي الحديث عارضا وروى الدارمي عن الشعبي  
قال ما حدثك مولاه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه وما قالوه بل بهم فالقبح في الحديث  
انه السنة قد سبقت قياسكم فابيق ولا يثبت في فائلك لن تضل ما اخذت من الاثر قال الشعبي  
انما الرأى بمنزلة الميتة اذا اضطربت اليها اكلتها رواها في شرح السنة وقاله الشافعي  
فهما قلت من قوله او اصلت من اصله فيمن روى له من خلا ما ذكرك قال قول ما

قال

قاله وهو قولي وجعل يرد رواه البيهقي في المدخل وهو بنا عدة عبارات لعان شافعي  
منها ما يشير الى الاقسام الثلاثة اعني الصحيح والحسن والضعيف ومنها ما يخص  
بالضعيف فمن الضرب الاول **المسند** قال الخطيب هو ما اتصل بسند من رواه الى مشايخه  
واكثر ما يستعمل فيها جاء عن النبي دون غيره وقال الحاكم هو ما اتصل بسند من روى الى النبي  
**والمتصل** ويسمى ايضا المتصلا وهو كل ما اتصل اسناده وكان كل واحد من رواة قد سمعه  
من فوقه سواء كان من روى الى النبي ام من روى الى غيره **والمرفوع** هو ما اضيف الى النبي  
خاصة من قوله او فعل او نفي سواء كان متصلا او منقطعا هذا هو المشهور فقد ظهر من  
هذا الفرق بين المسند والمتصل والمرفوع فان المتصل قد يكون مرفوعا وغير مرفوع والمرفوع  
قد يكون مرفوعا وغير مرفوع والمرفوع قد يكون متصلا وغير متصل واما المسند على قول  
الحاكم فينبغي ان يكون متصلا مرفوعا **فرعيان** الاول اذا قبل عن الصحابي برفعه او  
بروي او ينسبه او يبلغ به فهو كناية عن رفعه وحكمه حكم المرفوع صريحا كحديث الامام  
عن اي مرفوع روى عنه رواية ثقات يكون قوما صغار الاعين وكحديث عن اي مرفوع يبلغ به  
الناس شيع لقرين الثاني قول الصحابي امرنا بكذا او نهينا عن كذا او امر بكذا  
او من السنة كذا مرفوع عند اهل الحديث واكثر اهل العلم لظهور ان النبي هو الاصل  
سواء قال الصحابي ذلك في حياة النبي او بعده وكذا قول الصحابي كذا لا تروى بأسا بكذا  
ورسول الله عني فمنا ونحو ذلك **المعنع** هو الذي يقال في سنده فلان عن فلان

قال بعض العلماء يومئذ والصحاح الذي عليه جهاد العلماء والمحدثين والفقهاء والاصول  
 انه متصل اذا امكن لقاؤه اياه مع برائه من النكاح وقد اورد على البخاري ومسلم صحاحيهما  
 وكذلك لا غيرهما من مشرطي الصحيح الذين لا يقولون بالمسند قال ابن الصلاح وكثر في عصرنا  
 ومقاترته استعانة عن في الجازة واذا قيل فلان عن رجل عن فلان وقوه فقد استأه بعض  
 المعبرين في الاصول من سلا وقال الحاكم لا يسمى سلا بل منقطعاً وهذا أقرب **المعلق**  
 وهو ما حذق من مبدأ استاده واحداً كقول الشافعي قال نافع اوقاه مالك قال ابن عمر  
 قال النبي او كان مأخوذاً من تطبيق الحر والطلاق لا تشرهما في قطع النكاح ولم يستعملوا  
 فيما سقط وسط استاده او آخره لتسببهما بالقطع والمسند لانه اذا اقاما يكون في اول  
 الاستاد وهو المعلق او في وسط وهو المنقطع او في اخره وهو المسند ولا يستعمل ايضا في مثل  
 بروي عن فلان ويذكر عنه وشبه ذلك على حقيقته المجهول لانها لا تستعمل في حقيقته المجهول والبخاري  
 اكثر من التعليل في صحيحه وليس بخارج من فيه الصحيح وان كان على صورة المنقطع وقد  
 يفعل البخاري ذلك لكونه في الحديث معروفاً من جهة الثقات الذين علق عنهم او لكونه ذكره  
 متصلاً في موضع آخر وليسياً في لا يفيده خلة الانقطاع **الا فاد** ولو قسمنا  
 احدهما معروفاً عن جميع الرواة وقد تقدم ذكره في الصحيح والثاني معروفاً بالنسبة الى جهة  
 لقولهم تفرده اسم مكة واسم الشام او تفرده فلان عن فلان من اسم مكة مثلاً او اسم  
 البصرة عن اسم الكوفة ولا يفتي في شيء من ذلك ضعفاً الا ان يراى بتفرده اسم مكة تفرده واحد

منهم

منهم فيكون كالقسم الاول **المدرج** وهو اقسام احد سبعا ادرج في الحديث من كلام  
 بعض رواة فيرويه من بعده متصلاً بنسبهم انه من الحديث الثاني ان يكون عنده مثلاً ينادون  
 مثله رواية سعد بن ابي مريم عن مالك عن الزهري عن اسن ان رسول الله قال لا يباغضوا  
 ولا تحاسدوا ولا تنافسوا الحديث فقولوا لا تنافسوا ادرجه ابن مريم من مثنى حديث آخر  
 رواية مالك عن ابى الزنادة عن الاعرج عن ابى هريرة رضي الله عنه ولا تجسسوا ولا تاسدوا  
 او عنده طريق من مثنى بسند صحيح غير سند مثنى فيرويه ما سنده بسند واحد فيلزم ادرجه بعض  
 الحديث في بعض من مثنى واحد والحال ان الحديث اسن ان الثالث ان يسمع حديثاً من جماعة  
 مختلفين في سند او منه فيدرج روايتهم على الاتفاق ولا يذكر الاختلاف وتعد كل واحد من الثلاثة  
 حرام **المشهور** هو ما سماع عند أهل الحديث خاصة دون غيرهم بان نقله رواية كثيرة وكثرت  
 اسن رضي الله عنه ان رسول الله فنت شراً بعد الكرم بعن علي بن رطل وذكوان <sup>بما فيه</sup> في الصحيح  
 فان لم يرواه عن اسن غير ابى جلد ورواه عن ابى جلد غير النبي ورواه عن النبي غير الانصاري ولا  
 يعلم ذلك الا أهل الصنفه او عندهم وعند غيرهم كحديث الامام بالنيان او عند غيرهم خاصة  
 قال الامام احمد بن حنبل رحمه الله اربعة احاديث تدور في الاسواق ليس لها اصل في الاصيل  
 من بشرى بخروج آدمي من الجنة ومن اذى ذمها فان اخصمه يوم القيمة ويوم تحرك يوم  
 حرمكم وللناسل حقا وان جاء من اسن كلامه ومن الضعيف المشهور حديث طلب  
 العلم فريضة على كل مسلم فان قال البيهقي في القسم الاول المشهور ما كان مل لا حاد

في الاصل ثم انشرف صار ينقله قوم لا ينصون ثوابهم على الكذب و في القرن الثاني والثالث  
 بعد القياسية ومن بعدهم فالولاء قوم ثقات لا يتهمون فصار يشهد بهم في تصديقه  
 بمثل المتواتر حتى قاله المصنف انه احد قسمي المتواتر في بيان عن المتواتر  
 بانه يوجب علم طائفة من المتواتر علم يقين **الغريب** والعينه قاله الى حفظ ابن مندة  
 الغريب كحديث الترمذي واسناده ممتنع بجمع حديثه لعدله وضبطه اذا تفرّد عن غيره  
 بالحدوث رجل سمي غريبا فان رواه عنه اثنان سمي عزيزا وان رواه جماعة سمي مشهورا  
 ومن الافراد ما ليس بغريب كالافراد المضاف الى البلدان وينقسم الغريب مطلقا الى صحيح  
 كالافراد الخرج في الصحيح والى غير صحيح فهو الغالب على الغريب جاء عن احمد بن حنبل  
 انه قال غير مرة لا تكتبوا هذه الاحاديث على الغريب فاتها منكم وعادة رواها الضعفاء  
 وينقسم الى ايضا الى غريب مشاوا اسنادا او هو ما تفرّد به رواية منه واحد الى غريب اسنادا  
 لا مشاوا كحديث الذي منه موقوف من جماعة من الصحابة اذا تفرّد واحد به عن صحابي  
 آخر هو غريب من هذا الوجه ومن ذلك غريب الشيوخ في اسانيد المشوك الصحيح وهذا هو  
 الذي يقول به الشيخ غريب من هذا الوجه ولا يؤخذ ما هو غريب مشاوا اسنادا الا اذا اشهر  
 الحديث المفرد فرواه عن تفرّد به جماعة كقصة فانه يصير غريبا مشهورا وغريبا مشاوا اسنادا بالنسبة  
 الى احد طرفي الاسناد فان اسناده مشكوكا بالغريبة في طرفه الاول مشكوكا بالشبهة في طرفه الاخر  
 كحديث الاعمال بالتيات وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها النصاب في علم اشهر **المصنف**

منا فتن جليل اغماض باغبائه الخذاق من الحقائق والدار قطن منهم وله فيه تصنيف مفيد  
 ويكون محسوسا اتا بالبصر والسمع والاول امانة في الاسناد كحديث شعبة عن العوام بن  
 مزاحم بالراء والجمع صنف يحيى بن معين فقال مزاحم بالراء والياء امانة في المتن كحديث  
 من صام رمضان وابعد سنا من شوال فصحت ابو بكر الصديق فقال مشهبا بالشهين البهجة  
 والثاني ايضا امانة في الاسناد كحديث يروي عن عاصم الاحول رواه يعقوب فخال واصفا لاحد  
 قال الدارقطني لهذا من تصحيح السمع لامن تصحيح البصر لانه لا يشبه في الكتاب  
 و امانة في المتن كحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي في الكتمان قر الزجاجة بالراء واما هو  
 الدجاجة بالدال ويقع كما حكى الدارقطني عن ابي موسى محمد بن المنذر العنزي انه قال نحن قوم  
 لنا مشقة نحن من عشرة صلى الله عليه وسلم بهد ما ثبت في الصحيح انه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وهي هرية تضرب بين يديه فترواه انه صلى الله عليه وسلم بنى عترة وهذا تصحيح عجيب **الاسناد**  
 العالي الاسناد خصيصته بهذا الامة وستة من السنن البالغة وطلب لعلو فيه منه ايضا  
 ولذلك استحبنا لرحله وعلو يبعد عن الخلل المنطوق الى كل راو والعلو المطلوب في الحديث  
 خمسة اقسام احدها الغريب من رسول الله صلى الله عليه وسلم يساند صحيح نطفا كثنائي البخاري قال محمد  
 ابن اسلم الطوكي قريبا لاسناد قريبا وقربة الى الله تعالى الثلاثة الغريب من امام من ائمة الحديث  
 وان كثر العدد منه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الثالث العلوي بالنسبة الى رواية صحيح البخاري ومسلم او  
 احدهما او غيرهما من الكليات المعروفة الرابع العلوي بتقدم وفاة الراوي قال ابن الصلاح في مثاله

هذا الحديث في الاصل ثم انشرف صار ينقله قوم لا ينصون ثوابهم على الكذب و في القرن الثاني والثالث بعد القياسية ومن بعدهم فالولاء قوم ثقات لا يتهمون فصار يشهد بهم في تصديقه بمثل المتواتر حتى قاله المصنف انه احد قسمي المتواتر في بيان عن المتواتر بانه يوجب علم طائفة من المتواتر علم يقين الغريب والعينه قاله الى حفظ ابن مندة الغريب كحديث الترمذي واسناده ممتنع بجمع حديثه لعدله وضبطه اذا تفرّد عن غيره بالحدوث رجل سمي غريبا فان رواه عنه اثنان سمي عزيزا وان رواه جماعة سمي مشهورا ومن الافراد ما ليس بغريب كالافراد المضاف الى البلدان وينقسم الغريب مطلقا الى صحيح كالافراد الخرج في الصحيح والى غير صحيح فهو الغالب على الغريب جاء عن احمد بن حنبل انه قال غير مرة لا تكتبوا هذه الاحاديث على الغريب فاتها منكم وعادة رواها الضعفاء وينقسم الى ايضا الى غريب مشاوا اسنادا او هو ما تفرّد به رواية منه واحد الى غريب اسنادا لا مشاوا كحديث الذي منه موقوف من جماعة من الصحابة اذا تفرّد واحد به عن صحابي آخر هو غريب من هذا الوجه ومن ذلك غريب الشيوخ في اسانيد المشوك الصحيح وهذا هو الذي يقول به الشيخ غريب من هذا الوجه ولا يؤخذ ما هو غريب مشاوا اسنادا الا اذا اشهر الحديث المفرد فرواه عن تفرّد به جماعة كقصة فانه يصير غريبا مشهورا وغريبا مشاوا اسنادا بالنسبة الى احد طرفي الاسناد فان اسناده مشكوكا بالغريبة في طرفه الاول مشكوكا بالشبهة في طرفه الاخر كحديث الاعمال بالتيات وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها النصاب في علم اشهر

ما اروي عن شيخ اخبرني به عن واحد عن البهقي عن الحكم اعلى من رابقي لذلك عن شيخ اخبرني  
 عن واحد عن ابي بكر بن خلف عن الحكم وان شاذي الاستاذان في العدد لتقديم وفاة البهقي على  
 وفاة ابن خلف بخو شيع وعشر بئسنة والخامس العلوي تقدم السماع وكثير من هذا يدخل في  
 الذي قبله من حيث قرب الزمان لان من حيث احتمال حذف الواسطة لان الاحتمال في الوفاة اقوى  
 ومما يمتاز به انه سمع شخصان من شيخ وسماع واحد من اثنين كنه مثلا وسماع الاخر  
 من اربعة من هذا وان شاذي في العدد وعدم الواسطة فالاول اعلى واسم اعلى **السلسل**  
 ليومنا تابع فيه رجال الاسناد عند رواية ما صفة او هالة اقطاع الراوي وصفه قولنا قول  
 سمعت فلانا يقول يقول سمعت فلانا الى اخره ومن ذلك اخبرنا فلانا والله قال اخبرنا فلانا  
 والله الى اخره ومنه حديث الترمذي اعني على شكره وذكره وحسن عبادته وسلسل بقوله لم ابي  
 احبنا فقل وفي رواية ابي داود واحمد والنسائي اذ يهدي فقال انا لا احبنا فكون من التوثيق  
 العقل والقول وفيها ذكر كنه تقدم على شكره اعلم ان المذكورات الثلاثة غايات والمطلوب  
 هو البدايات المؤدية اليها فذكر الغايات تنبيه على انها هي المطالب الاولى من البدايات  
 وان كانت نهايات وتلك وسائل اليها فقولنا اعني على ذكر كنه المطلوب فيه شرح الصدر  
 وفتح التور فيه ونسبها الامر واطلاق اللسان والى هذا المعنى قول الكليم عليه السلام رب  
 اشرح لي صدري ونبه لي اهلي الى قوله كي نسبحك كثيرا ونذكرك كثيرا وقوله وشكر كنه المطلوب  
 منه تعالى التهم ونراعي المنهج المستجملية لتوالي الشكر وانما طلبة معاونة عليه لانه عسر جدا

ولذلك قال تعالى وقليل من عبادك الشكور وقوله وحسن عبادتك المطلوب منه  
التحري عما يشغله عن الله تعالى وعبادته لينصرف لمناجاة الله تعالى ومناجاة الله تعالى  
سبيد المرسلين صلوات عليه الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه ثم اذا نظرت الى لقائ  
الثلاث وترتيبها وجدتها منتظمة على البدايات والاهوال والمقامات فحق لذلك ان  
ان يقول المرشد عند مضاجعة المريدين لا حبل فقل رب اعني له اخره ومنه لما  
السلسل الذي ينقطع تسلسله في اخره كالسلسل باول حديث سمعته اى بقوله القى  
اول حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ويقول التابع اول حديث سمعته  
من القى الى هذا وهم جبروا ولا يسلم هذا القيد في الاواخر او فعلا كحديث التسييل  
باليد وحديث العدة باليد واثباتهما واما في الرواية كالسلسل باتفاق التمام  
الدوافع والاسماء اباؤهم او كناههم واتسابهم وبلدانهم قال الشيخ محي الدين النواوي  
وانا اروي ثلثة احاديث مسلسلة بالدمشقيين وكالسلسل باتفاق الصفة كحديث  
الغفشاء فقيه عن فقيه المياليات بالخير قال ومن القسامين حديث ابن دريبا  
كركم ضال الا من تدبته الحديث مختص في صحيح مسلم وقع في سلسلة باليد زينا  
بكتاد كلهم مشهورون وانا دمشقي وهذا نادر في هذه الزمان وافضل ذلك ما كان  
فيه دلالة على اتصال السماع ومن فضلة السلسل التمام على مزيد الضبط  
زيادة الثقة مفرقها من لطيف قال ابن الصلح ما انفرد به الدرك الشاذ



والفقه والاصول الفواضون على المعاني والبيان وقد صنفنا امام الشافعي رحمه الله في كتابه  
المفروق به ولم يقصد لشهابه بل ذكر جملة نُسبته العارفين على طريق الجمع بين الاحاديث في غير ما  
ذكره ثم صنفا فيه ابن قتيبة قاحسن في بعض ومن جمع الاوصاف المذكورة لم يشكك عليه شيء من  
ذلك قال ابن حزم لا اعرف حديثي صحيحا متصفا دين فمن كان عنده فليأتني لا ولي بينهما  
والمختلفا قسما ان احدهما يمكن الجمع بينهما فيصير المصير الى ذلك ويجب العمل بهما كحديث  
لا غدوى وحديث لا يؤرد ثم مضى على مذهب ووجه الجمع انهم في الاول ما كان يعتقد الجاهل  
من ان ذلك يقدي بطبعه ولهذا قال في اعدى الاول وفي الثاني اعلم بانه جعل ذلك سببا  
لذلك وحذر من الضر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعله الله والثاني لا يمكن الجمع بينهما  
فان عليهما ان احدهما نسخ قد مناه والا علمنا بالراجح منهما كانه صحيح بصفات الروايات وكثر ثبوت  
في خمسين وجها من انواع الترخيص جميعها امام الحافظ ابو بكر الحازمي في كتابه **السنن والسنن**  
الناسخ كل حديث دل على رفع حكم شرعي سابقا ومنسوخا كل حديث رفع حكم الشرعي يدل  
شرعي متأخر عنه ومنافاة صعب منهم كان للشافعي رضي الله عنه في يد طولى وسابقة اولى وادخل  
بعض اهل الحديث فيه ما ليس منه لحفاء معتاه وهذا النوع من ما يعر في بعض النسخ **السنن**  
مثل كنت نهيكم عن زيارة القبور فزوروها ومنه ما عرف بقول الصحابي مثل كان آخر المشرق من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم تمت النار ومنه ما عرف بالناشر كحديث افطر الحارثي والمجروح وحديث  
احبكم وهو صائم بين الشافعي ان الاول كان سنة ثمان والثاني سنة عشر ومنه ما عرف بالاجماع

كحديث فلان

كحديث قتل شاربي الخمر في الرابعة من نسخته بالاجماع على خلافه والاجماع لا ينسخ وانما يدل على  
النسخ **غريب اللفظ وفقته** اثار غريبة فهو ما جاء في المتن من لفظ غامض بعيد  
الفهم لقلة استعماله فهو من مهم يجب ان يثبت فيه استدلالا وقد اكثر العلماء التنصيف  
فيه قبل اول من صنف فيه النضر بن شميل وقيل ابو عبيدة معمر وبعدهما ابو عبيد القاسم بن سلام  
ثم ابن قتيبة ما فانه ثم الخطابي ما فانه فانه اقدمه ثم تبعهم غيرهم بنو داود وفوائد كالتبائية  
لابن الاثير فانه بلغ النهاية والفاخر للشيخ فانه فانه فانه على كل غاية نرجوا ان يكون  
الكيفية حقاقتا السنن قد اجاد في القبول الغريب والفقه وانهم في المعاني والدقائق وينبغي  
ان لا يفتقد فيه الا مصنف امام جليل واجوده ما جاء منه فتنسأ في رواية اخرى واقا فيه  
فهو ما تضمنه من الاحكام والآداب المستنبطة منه وبنو ادب الفقهاء والاعلام كالائمة الاربعين  
وفي هذا الفن مصنفات كثيرة كعلم السنن للخطابي والشمس لابن عبد البر قد لا غائب عن شرفنا  
والغريب الثاني فيها مختص بالضعيف **الموقوف** وهو من اطلاق ما روى عن الصحابي  
من قوله او فعل او نحو ذلك متصلا كان او منقطعا وقد يستعمل في غير الصحابي فمقتدا مثل  
وقفة معمر على اتمام ووقفه ما لا يخفى ولبعض الفقهاء يسمى الموقوف بالناشر والموقوف بالخبر  
واقا اهل الحديث فيطالعون الاثر عليه ما قال ابن الاثير في الجوامع الموقوف على الصحابي فاما يخفى  
على اهل العلم وذلك انه يروى الحديث مستندا الى الصحابي فاذا بلغ الى الصحابي قال انه كان يقول كذا  
وكذا او كان يفعل كذا وكذا او كان يأمر كذا او كان يؤمر كذا **الاول قول الصحابي كذا تفعل**

سوع



او وسطه او آخره الا ان ذكر ما يوصف بالانقطاع في الاشهر رواية من دون التابعي عن القسبي  
 كمالك عن ابن عمر قال الحكم يومما اخذ فيه قبل الوصول الى التابعي رجل سواء كان عندنا او  
 مذكورا فيهم مالم يأت عن رجل عن ابن عمر وحكي الخطيب عن بعض العلماء ان المنقطع هو ما روى  
 عن التابعي او من دون موثوقا عليه من قول او قول من غير موثوقا به وبقرنا الانقطاع  
 بحديث من وجه آخر زيادة رجل او اكثر وصورته حديث واحد له اسنادان في احداهما زيادة  
 رجل او اكثر فان عرفنا ان ذلك الحديث لا يثبت استاؤه الا مع تلك الزيادة قال آخر منقطع وان  
 لم يعرفنا فتحمل ان يكون متصلا **المفضل** بقال اعضله فهو مفضل بفتح الضاد  
 وهو ما سقط من سنده اثنان فصاعدا كقول مالك قال روى عنه وكقول الشافعي قال ابن عمر كذا  
 وكذا وعن الحافظ ابى النصر السجستاني ان قوله الراوي بلفظ يستمي مفضلا كقول مالك بلفظ عن  
 ابى هروبة **فرق** اذا وقع تابع التابعي حديثا على التابع فهو مرفوع متصل عند ذكر التابعي  
 فقد جعل الحكم نوعا من المفضل نحو قول الامام عن الشعبي بقاء للرجل يوم القيمة عمل كذا وكذا  
 الحديث فقد رواه الشعبي عن انس واعضله الامام في التابع اسقط النبي القسبي والرسول  
 قلت لا يجوز ان ينسب هذا القول الى التابعي ويؤخذ عليه لان مثل هذا لا يقدر عن التابعي مستقلا  
 بل لابد فيه من السماع من صاحب لوجه صلوات الله وسلامه عليه **الشاذ والمثكر**  
 قال الشافعي رضي الله عنه الشاذ هو ما رواه الثقة في الفوائد الناس وقال الخليل هو ما يرسله  
 الا اسناد واحد شديد شيوخ ثقة كان او غير ثقة فما كان عن غير ثقة فنحوه وما كان عن ثقة

فيثوث

فيثوثا فيه ولا ينجح به ولا يشك حديث الاعمال بالنسبة اذا انفرد به يحيى عن النبي والنبي  
 عن علي بن علقمة وعلقمة عن عمرو عن النبي والنبي في القصة يحيى قال ابن القتيبي ما حاصله ان  
 الاول التفصيل في خالفه فخره احفظ منه واضبط فشا من دود وان لم يخالفه وهو عدل  
 ضابط فصحيح او غير ضابط ولا يبعد من درجة الضابط فحسن وان بعد فشا منكر قال  
 القاضى ابن جماعة بهذا التفصيل حسن لكن اخذ في التقسيم الى اقسام وموحيهم  
 الثقة الذي يخالفه ثقة مثله فانه ما بين ما حكمه اقول قوله احفظ منه واضبط على صفة  
 التفصيل يدل على ان المخالف ان كان مثله لا يكون مردودا وقد علم من هذا التقسيم ان المنكر  
 ما هو **المثكر** اعلم ان معرفة علة الحديث من اجل علوه وادقها وانما يمكن من ذكر  
 انما الحفظ والخبرة والفهم الثابت ولي غيرة عن اسباب خفية غامضة فادحة فيه  
 والحديث المثلل هو الذي اظهر فيه على ما يندرج في صفة مع انه ظاهر السلامة منه وبطريق  
 ذلك الى الاستناد الجامع لسرور الثقة ظاهري ويستعان على ادراكها بتفرد الراوي وبخلافه  
 له مع قرائن تنبيه العارفا على ادراكه في الموضوع او وثيقا في المرفوع او دونه حديث او ولام  
 واهم او غير ذلك بحيث يغلب عاقله ذلك فيحكم به او يتردد فيثوثا فيه فكل ذلك ما يقع من  
 الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه من الحديث والطريق في معرفة علة الحديث ان يجمع طرقه فينظر  
 في اخلاص رواه وحفظهم واتقائهم وكثيرا ما يعللون الموضوع بالمرسل بان يحيى الحديث

بلسان موضوعا وباسناد اقوى منه مرسل فيهم ان الواصل غير ضابط وقد يقع العلة فيه  
 ان يكون اسناد المرسل اقوى من اسناد الموضوع او يعللون الموضوع بالمرسل بان يحيى الحديث  
 ان يكون اسناد المرسل اقوى من اسناد الموضوع او يعللون الموضوع بالمرسل بان يحيى الحديث  
 ان يكون اسناد المرسل اقوى من اسناد الموضوع او يعللون الموضوع بالمرسل بان يحيى الحديث

في الاستناد والمثل والاوله اكثر فواقع في الاستناد يقع في المثل وما وقع في المثل يقع في الاستناد  
والمثل جميعا كالنقل بالامسالة والوقف وقد يقع في الاستناد خاصه كحديث يعلى  
ابن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم البيهقي بالاختيار  
في قهر الاستناد متصل عن العدل الضابط فهو معطل غير صحيح والمثل صحيح والآلة في  
غير قوم عمر بن دينار انما هو اخوه عبيد الله بن دينار وكذلك ارفاء الائمة من اصحاب الثوري  
غير قومهم يعلى وابنا دينار ثقيان ومثاله العلة في المثل ما انقرد مسلم باخرجه في حديث  
انس من اللفظ المصحح بنفي قراءة لبسم الله الرحمن الرحيم فعمل قوم هذه الرواية بان تنفي  
مسلم البسملة صريحا فانشاء من قومهم كانوا يفتشون بالتحديث قد ازيل مسلم الى المقوم  
واخطاء وانما معنى الحديث انهم كانوا يفتشون بنسوة هذا كرهها الحديث كما يقال فراءت  
البقرة ثم انضم الى هذا القول منها انه ثبت عن انس انه سئل عن البيهقي قد ذكر انه لا  
يحفظ فيه شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اقول في قول ابن الصلاح فعمل قوم هذه الرواية  
اشارة الى انه غير راض عن تخطيهم متاما وذلك ان المذكي في المنطق عليه عن انس قال  
صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان رضوان الله عليهم فلم اتبع احدا منهم  
يعلى لبسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية ان النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا  
يفتشون القراءة بالحمد لله رب العالمين ولا يذكر لبسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في آخرها  
وروى الثوري والنسائي وابن ماجه عن عبيد الله بن مقفل قال سمعت ابا وانا اقرأ لبسم

بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بنى فنى ذاك أياك والحديث وقد صلت مع النبي صلى الله عليه وسلم  
ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع منهم أحدا يقولنا فلا نقلها إذا انت صليت فقل الحمد لله رب  
العالمين فإني العلة ولهذا المثل حال الحمد لله والاذعان للحق أحقا من المرأة أعلم  
أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما قد مناه كالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحوها ونحو  
التردد في الشئ علة وأطلق بعضهم اسم العلة على مخالفة لاندحج كما رسا ما وصل  
النقطة الضابطة حتى قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح مغل كما قال آخر من الصحيح ما  
هو صحيح شاذ واسم الغلط **المدلس** ما أخفى عيبه وهو قسمان أحدهما ما يقع في الأثر  
وهو أن يروى عن لقمة أو عاصم ما لم يسمعه منه أو ما أن سمعه منه ومن شأن من لو كذب  
أن لا يقول في ذلك حديثا ولا أخبرنا وما اشبهه ما حتى يكون مدلسا بل بقوله قال فلان أو عن  
فلان ونحو ذلك ثم قد يكون بينهما واحد أو أكثر قال الخطيب ورجلنا يسقط المدلس حتى لكن يسقط  
من بعد راجلا ضعيها أو صغير السنة فحسن الحديث بذلك وكان الأعمش والنوري وغيرهما يفعلون  
هذا النوع والثاني ما يقع في الشيوع وهو أن يروى عن شيخ حديثا سمعه من أبيه أو يسميه  
أو يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف عن شيخ أما القسم الأول فمكروه جدا ودفعه أكثر العلماء وكان  
شعبة من المتقدمين قد قال ثم اختلفوا في قبول رواية من عرف بهذا القدر ليس فجعله فريقان أحدهما  
الحديث والفقهاء يخرجون بذلك وقالوا لا يقبل روايته بين السماع أو لم يثبتوا الصحيح التفصيل  
فما رواه بلفظ ممتنع فيه السماع في حكمه كحكم المسند وأنواعه وما رواه بلفظ مبين للانصال

العلم والفهم

اي 2 القلم الثاني يصيب المروى عنه حيث يرون انهم قد ذهبوا الى الاحق ومما يذهب اليه ان هذا صحيح  
على من يظن ان التوفيق حال المروى عنه واهلية الرواية وتوغيرها الوعد وهو ضد القيد فاستعملوا للايمان  
والشبهة ٥

كسعت واخبرنا واحدنا واشباهنا فهو مقبول فخرج به وفي الصحيحين وغيرهما  
من الكتب لعقبة من حديث هذا الضربة كثر جدا كقاعدة والاعمش والمسا  
والشغباني وهشم وغيرهم وهذا لان التذليل ليس بيسر كذا بان الحكم بانه لا  
يشيل من المد ليس حتى يبين اجراء الشافعي رضي الله عنه فيمن عتقناه ذلك  
مرة قال الشيخ محي الدين ما كان في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة  
يقع فحول على ثبوت شماعه من جهة اخرى واما القلم الثاني فامره اضع  
وفيه تضيق للمروى عنه وتوعير لطريق معرفتنا له ويختلف الحال  
في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه فقد يكتم له كون منجى الذي غير  
ثبته غير ثقة او اصغر من الراوى عنه او كونه كثير لرواية عنه فلا يجب  
الكثارة من ذكر شخص واحد على صورة واحدة وتسمع بهذا القلم  
الخطيب بوبكر وغيره من المصنفين **المضطر** هو الذي يختلف الرواية  
فيروي به بعضهم على وجه وبعضهم على وجه اخر يخالف له وانما يستقيم  
مضطربا اذا تساوت الروايات فان ترجحت احد بهما على الاخرى  
بوجه من وجوه الترجيح بان يكون راويها اصف واكثر صحة للمروى  
عنه او غير ذلك فالحكم للراجح ولا يكون حينئذ مضطربا ولا اضطراب  
قد يقع في السند او المتن اما من راوا من رواية **المقلوب** هو نحو حديث

كان قال راوي رواه ابو هريرة  
من الحديث في قصة فلان  
قال له النبي وقال غيره رواه  
ابو هريرة من الحديث  
في قصة اخرى فقبض  
قصة الاول ٥

مشهور

مشهور عن سالم جعل عن نافع ليصير بين الكافر وبين غوباقبه وبين ان البخاري  
قديم بعد ادق جمع قوم من اصحاب الحديث وعنده الى ما نهى حديث فقلوبهم متون واسباب  
نما وجعلوا من هذا الاسناد لا اسناد آخر واسناد هذا المتن اقرم حضرة المجلس  
والقوسا عليهم فلما فرغوا من القائلين التفت اليهم فردت على اسناد، وكل اسناد الى  
منته فاذ عنوا به الفضل **الموضوع** وهو المتخلف اعلم ان الخبر ينقسم الى ثلاثة اقسام  
فمنه يجب تصديقه وهو ما نص الاثر في حقه وتسمي بكونه يروى عن صاحب  
وتم يجب التوفيق له لا حاله الصدق والكذب كسائر الاخبار فانه لا يجوز ان يكون  
كلمة كذبا لان العادة تقع في الاخبار الكثرة ان يكون كلاما كذا يرفع كثره وانما اقله فهم  
ولا ان يكون كلاما صدقا لان النبي لم قال لا تكذب على بعدي ولان الاثر كذا يوافق  
من الرواية وهذا قول احدى كثر علماء كذا يوافقهم بعدوا بها فلا يخفى رتبة الموضوع لانه  
علم حاله في اي معنى كان الا معرنا يبين وضعه بخلاف غيره من الاحاديث الضعيفة  
التي جعلت صدقها في الباطن حيث جاز ولا سيما في التزيين والتهريب على امر وانما يقع في كون  
الحديث موضوعا باقرار واضعه او ما ينزل منزلة اقراره ويقيم الوضع من رتبة عالي الراوى  
والمروى فقد وضعت احاديثا طويلة يسمي بوقوعها كاذبة القاطبة ومعانيسا فان  
ابن الصلاح ولقد اكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلد بين قودع  
فهي اكثر اتماده دليل على وضعه وانما قلنا ان يذكر في مطلق احاديث الضعيفة قال الشيخ

حديثنا مقرر عن فتادة عن انس قال قال رسول الله من قال لا اله الا الله يخلقه من كل كلمة منها طائر  
 متفاري من ذنوبه و رقبته مرجان و اذنه في قصعة من نحو عشرين ورقة في كل احد ينظر الى وجهي  
 و يحمي ينظر الى احد فقال النبي صلى الله عليه و آله ان الله ما سمع به الا بدنا الساعة قال فكم  
 بودعي في كنفه في علم الاخرة جميعا حتى قد غفلت  
 من انوار  
 في انوار

عن القاسم

عن الناس

منها

[illegible]

2



هذا الحديث في نسخة  
ابن الجوزي في نسخة  
ابن الجوزي في نسخة  
ابن الجوزي في نسخة  
ابن الجوزي في نسخة  
ابن الجوزي في نسخة  
ابن الجوزي في نسخة  
ابن الجوزي في نسخة

في الدين وهذا المذكور هو ابو الفرج ابن الجوزي والواصفون الحديث اصناف واعظمهم ضربا قوم  
منسبون الى التمس وضوء الحديث احسب انهم الباطل فيقبل الناس موضوعا لهم ثقة  
بهم وكونا اليهم ووضع الزنادقة ايضا جملة ثم مضى جملته الى حديث يكسب عوارها  
ومجوعا ربا والمحدث وقد ذهب الكرامة والظانفة المبتدعة الى جواز وضع الحديث في الشبهة  
والشبهة وهو خلاف اجماع المسلمين الذين يثبتونهم في اجماع ثم ان الواضع ربما وضع كلاما  
من عند نفسه فروي مسندا او ربما اخذ كلام بعض الحكماء فراه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وربما غلط انسا  
فوقع في كثرة الوضع من غير علم كما وقع لثابت بن كيسان الزنادقة حديث من كثر صلاته  
بالليل حسن وضرب بالنيار قيل كان يخرج يحدث في جماعة قد دخل رجل حسن الوجه فقال  
الشيخ في أثناء حديثه من كثر صلاته بالليل الى آخره فوقع لثابت بن كيسان من الحديث  
فراه وروى عن ابى عصمة نوح بن ابي مرجم انه قبل له من ابن لك عن عكرمة عن ابن عيسى  
في فضائل القرآن سورة سورة فقال اني رايت الناس قد اغرضوا عن القرآن واشتغلوا بغيره في حنيفة  
ومغازي محمد بن ابي المحقق فوضع حسية وبكذا حال الحديث الطويل الذي يروى عن ابى  
ابن كعب عن النبوة في فضل القرآن سورة سورة بحث باحث عن مخبره حتى انتهى الى ابن  
اعرف بانه وجماعة وضفوه وان اثر الوضع لبيته عليهم ولقد اخطأ الواحدى المفسر وغيره  
من المفسرين في ايداعهم تفاسيرهم مما اودعوه فيها انه لما بلغ في قرآنه الى قوله تعالى  
ومنات الثالثة الاخرى التي الشيطان في امنيتهم الى ان قال تلك الفرائقة العلى وان شاعرت  
في الناس في باب صفه النساء

في الناس في باب صفه النساء  
في الناس في باب صفه النساء  
في الناس في باب صفه النساء  
في الناس في باب صفه النساء  
في الناس في باب صفه النساء  
في الناس في باب صفه النساء  
في الناس في باب صفه النساء  
في الناس في باب صفه النساء

لشيخه قال الامام في نفسه روى محمد بن الحنفية ان هذه القصة من وضع الزنادقة  
وطعن البهنيقي البضا روى الشيخ في الدين عن القاض عياض انها باطلة لانها عقلا ولا نقلا  
وذكر ابو منصور المازني انها من جملة ايجاء الشيطان الى اولياءه من الزنادقة حتى يلقوا بهم  
ارقاء الذين لشرابوا في صحة الدين القوم وقيل انها من نفس بات ابن الزبير وروى  
مسلم في صحيحه بكساده عن الاعشى عن ابى المحقق قال لا احد ثا تلك الاشياء بعد علي رضي الله عنه  
قال رجل من اصحابه رضي الله عنه قال لهم ان الله اعلم انفسوا قال الشيخ في الدين رحمه الله انما  
بذلك الى ما دخله الشبهة في علم علي وحديثه وثقوا عليهم من الباطل واهبوا اليه من  
الروايات المفصلة والاقاويل المختلفة وخلصوا ما ظم بهتم صحيحه عن فاسد قال ابن الاثير  
في الجامع ومن الواضحة جماعة وضفوا الحديث تقربا الى الملوك مثل خياش بن ابراهيم ودخل  
على المهدي بن المنصور وكان يعجبه الخاتم الطيار في الواردة من الاماكن البعيدة فروي حديثا  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا سبق الا في خفا او خاف او نضل او جناح قال فامر له بعشرة آلاف  
درهم فلما خرج قال المهدي اشهد ان فناء فناء كذا ابى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولكن هذا اراد ان يقرب اليها ومنهم قوم من السوءة والكلد ين ينفوه في الاسواق والمساجد  
فيضعون على رسول الله صلى الله عليه وسلم احاديث باسناد صحيحة قد حفظوا بما فيه كرون الموضوعات  
بذلك الاسناد قال جعفر بن محمد الطيالسي صلى الله عليه وسلم احمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسند الرصافة  
فما بين ايديهما قال ففار حذ ثنا احمد بن حنبل ويحيى بن معين قال حدثنا عبد الرزاق قال

ومنتها طاعة النساء وندامة وقتها البلاد موكل بالقول ومنتها النظر الى الخصرة ثم يرخي البصر

عن الناس المؤمنين بالله الموت كفاة لكل مسلم الحرة كنية باخنة الناس كامنان المسقط

الْقَوْمَ الْبَاسِ خِيفَ النَّاسِ خِيفَ الشَّيْءُ وَصَطَاعَةُ النَّسَاءِ دَامَةُ الْبِلَاءِ مَكَّةَ

بِالْقَوْلِ دَفْعُ الْبَنَاءِ

فَالْمُتَّقِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَنْتَظِرُونَ أَجْلَهُمْ

في بعض الطرق التي لا يبها قاده والهاد سباده ويجاكتهم.

لَكَ دُونَ الْأَوْصِيَاءِ قَبْلَ الْفَقْرِ وَبَعْدَهُ يَنْفَى الْمَوْتُ وَيَصْلَحُ الْبَصَرُ مِنْ كَثْرَةِ الْبَيْتِ وَهِيَ

من كنوز البركة في المصائب والامراض والصدقة القاص ينظر لفت والمستمع اليه ينظر

الرحمة والتاجر ينظر الرزق والمذكر ينظر اللهنة ومن اشتاق الى الجنة سارع الى الخير

ومن اشققا من النار ليهي عن الشهوات ومن رقيقا لمون ليهي عن اللذات ومن قبيحا

في الدنيا ما نزل عليه المصائب ومن اتقنا في ليل جاد بالعظيمة من كثرة كلامه كثير سقطت من

كثير سقطه كثر ذنوبه و من كثر ذنوبه كثر النار اولى له من عتي مصابا ذل مثلا

آخر من كثرت صلواتك بالليل جسمه وصلى بالليل مع اخيه بنو اربعة صلوات

بنا به الحکومت و این امر را در صورتی که لازم باشد می توان از طریق دولت انجام داد.

بِصُورَةٍ مِّنْ دُونِهَا لَا يَخْلُقُ إِلَّا مِثْلَهُنَّ يُرِيدُ يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الْأَمْرَ الَّذِي يَأْمُرُ بِهِ الْمَلَأُ الْمَكِينُ

يسوم من سقوا ان ياد لهم من الشرح صاحب يدك حلا الله طليم انشا واما ان من طم الله امل

اصحح من سئاته يا الله ان يترزقا عبدا مؤمنا حيا لا يهجم كان الحق قد بدا على عرونا

وجيبا وكان الموت فيها على غيرنا كتيب وكان الذين نسيهم من الاموات سفرهما قبل البنا

عَلَّاهُ نَبِيُّهُمْ اِبْدًا لَهُمْ وَنَاكَ لَهُمْ كَانَا فَخَلَّدُوهُمْ بَعْدَهُمْ قَدْ نَسِيتُكُمْ وَاعْظَمُ

20 19

عبدالله بن محمد بن عبد الله

عن أبيه

المنخفضة وكان في  
الصلوات عليه

عطائها فيها محمد  
افضل ولم يكن  
تجاهه الخف

لَمْ يَكُنْ لَهُ  
مَنْ يَنْصُرُهُ مِنْ  
عَدَمٍ إِلَّا جُنُودُ  
الْمَلِكِ الْأَخِيذِ

بِالْفَيْحِ عَمَّ وَلَا يُحِثُّ وَلَا عَوْنُهُ

ولا حظ

هذا  
عن النعمان بن عبد الله  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انما اوتيت الفلانة وملك معه  
اباها وملكه رجل شعبان على  
اربعين نفوس هذا القرآن  
فما وجدكم فيه من حلال  
فما وجدكم فيه من حرام  
فما وجدكم فيه من حرام  
فما وجدكم فيه من حرام

فنون به الشافعي محمد بن ادریس رضی اللہ عنہ  
والله اعلم بالصواب

والحديث الذي يروى عن أبي بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما في فضائل القرآن سورة سورة وقلا تفسر خلاصتها  
الامن عصم الله تعالى ومنه قولهم في حقا على خي شاة لا يحل لاحد ان يجنب في هذا المسجد غيره وغيره  
وفي حقا ابي بكر رضي الله عنه ما صبت الله في صدره من شئنا الا صيبته في صدر ابي بكر قال الشيخ وقد حكي كثير  
في الحديث وجميع ما احتوت عليه موضوع منها الاربعون المسافة بالمد غانية ومنها الوضوء المشروعة  
الى النبي صلى الله عليه وسلم ما علمنا رضي الله عنه كلها موضوع ما خلا الحديث الاول وهو ان في عشرة من يرون من مكة  
غير انه لا ياتي بقدي قال الشيخ نفي الدين ابن التيمية ما يروي اة اول ما خلق الله الله العقل فقال  
له اقبل فاقبل فقال له ادبر فادبر فقال وعزني ما خلقت خلقا اكرم من قبله آذوبك اعطيه وكذا  
النواب وعليه العقاب ويسمونه ايضا القلم موضوع كما ذكر ابو جعفر العجلي وابو عامر البستي  
وابو الحسن الدارقطني وابن الجوزي وغيرهم فذلك اثني عشر نوعا يختص بالنسبيين

**الباب الثاني في معرفة اوصاف الرواة ومن يقبل روايته وما لا يقبل**  
ويهي من اجل انواع علوم الحديث واهتموا به التي عرفت بين الصحيح والضعيف وفيها نصابان  
كثيرة منها ما اقر في الضعفاء ككتاب البخاري والنسائي والدارقطني وما اقر في الثقات ككتاب  
الثقاب لابن حبان ومنها ما اشرك ككتاب البخاري وابن ابي خزيمة وابن ابي حاتم وجزء الجرح  
والنقد لحياتة للشرعية ويجب على المتكلم الثبوت فيه فقد اخطأ غير واحد يجرهم بما لا يجرهم  
وفيه فصول **الاول** اجمعها بمرآة الحديث والفقه والاصول على انه بشرط فيمن  
يخرج حديثه العدالة والضبط فالوراء فيه ان يكون مسلما بالافاق لا سلبا من اسباب

الفسق

الفسق وخوارم المروءة والضبط ان يكون شافيا حافظا ان حدث من حفظه ضابطا لكتابيه  
ان حدث منه عارفا بما يحتل به المصنف ان يروي به ولا بشرط الذكورة والحرية ولا العلم بنفسه  
وعربيته ولا البصر ولا العدد **الثاني** يعرف العدالة بتخصيص عدلين عليها او بالاشفاق  
فمن اشهرت عند الله من اهل النقل او غيرهم من العلماء وشاع الشاء عليه بها كفي كالكوا السفيان  
والاوزاعي والشافعي واحمد والشافعيهم وتقبل نقيل العبد والمرأة اذا كانا عارفين به كما يقبل  
خير عاقله الخطيب ويقرض ضبطه بان يعقبه روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاشفاق  
فان وافقهم غالبا وكان في الفقه نادرة عرفنا كونه ضابطا ثبتا وان وجدناه كثير المخالفة لهم  
عرفنا اختلال ضبطه ولم يخرج حديثه **الثالث** التعديل مقبول من غير ذكر سببه على انه  
الصحيح المشهور لانه اسببه كثيرة بضعه ذكرها واما الجرح فلا يقبل الا مفسرا مبين السبب  
لا خلاص الناس فيها بوجوب الجرح ولهذا اخرج البخاري ومسلم في صحيحه بعكرته مولى  
ابن عيسى واسماعيل ابن ابي اويس وعاصم بن علي وغيرهم ومسلم بن بسيد بن كعبد وغيره  
وكذا هو لا يسبق القطع فيهم وذلك دالة على انهم ذلوا الى ان الجرح لا يثبت الا مفسرا السبب  
فان قيل انما يقصد الناس في جرح الرواة وادبهم على كذب الجرح والتعديل وقل ما يعرفون  
فيها البيان السبب بل يقتصر على قولهم فلان ضعيف فلان ليس بشي ونحوه او لهذا حديث  
ضعيف او غير ثابت ونحو ذلك فاشترط بيان السبب بغيره الى تعطل ذلك وسد باب الجرح في  
الغالبه الجواب ان ذلك وان لم نعتمد في اثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدنا في ثبوت قبول حديثه

من قالوا فيه ذلك لانه وقع عندنا فيهم رتبة قوية ثم من انزاح عنه تلك الرتبة  
 كحسنا عن حاله جثا او جبالا ثمة بعد التي قبلنا حديثه ولم نوثقوا الذين اخرجهم صاحبنا القوي  
 وغيرهما ممن تقدم فيهم الجرح **الرابع** ثبت الجرح والتعديل في الرواية بقول واحد على  
 الصحيح لان العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه وتعديله وان جمع في شخص  
 جرح وتعديل فالجرح مقدم وان تعدل المعدل على الاصح لانه المعدل بخبر عاظم من حاله والجرح  
 بخبر عن باطن ضيق على المعدل **الخامس** اذا قال حديثي ثقة ان قصدي التعديل لا يجري  
 اذا لا بد من تعديلي المعدل وسعيه وذلك لانه قد يكون ثقة عندنا وغيره قد اطلع على جرحه بما  
 هو جرح عند بل اضرايه عن شعيه قريب في القلوب وان قصدي مجرد الاخبار من غير تعديل  
 وسعاه لم يجعل روايته عند تعديل لانه يجوز ان يروى عن غير عدل في اقل العالم كل من روى  
 عنه فهو ثقة ثم روى عنه لم يستقم فانه يكون من كتابه غير ان لا نعلم بشيئية هذا ما من انما وليست  
 عمل العالم او ثبته على وفق حديث حكمنا بصحته ولا يخالفه جرحه في رايه قال القاضى العالم  
 الذي من شأنه اشتراط العدالة في الرواية اذا عمل بخبر رجل لا شاهد له ولا مثابيع يكون تعديلا  
 له اذا لم يكن عمله من باب لا جثا ط وذلك ان يعمل بالحديث الضعيف مخافة ان يكون صحيحا في نفس  
 الامر يجب العمل به **السادس** لا الفاظ المستعمل في الجرح والتعديل اذ الفاظ التعديل  
 فعلى من اتى لاوى ان يقاربه وثقة او ثبتا او حجة او يقاربه العدل حافظ اوضاعه  
 فهو ممن يوجب حديثه الثانية صدوق او محله الصدق ولا يلزم به فهو ممن يكتب حديثه

وينظر فيه

وينظر فيه لانه سنده العبدان لا يشعربا القبط فينظر ليعرف ضبطه وقد تقدم  
 بيان الاعتبار وعن ابي مسدد قال حدثنا ابو خزيمة فقيل له ان ثقة قال كاي صدقا  
 وكان ما مونا وكان خيرا وهو ثقة مثله ثقة وكفان الثالثة اذا قيل يوجب فهو مكذب  
 حديثه وينظر فيه قبله فرب من روى عنه الناس الرابعة صالح الحديث فانه يكتب  
 حديثه لا يعتبر قبله مثله هو وكذا وكمع ابن مسدد في حق رجل ضعيف الحديث هو  
 رجل صدوق فيقال رجل صالح الحديث والفاظ الجرح ايضا على مراتب اولها  
 مولى الحديث فبذلك يكتب حديثه وينظر اعتبارا قال التماري فطى اذا قلت لبيبة فلا يكون  
 سافطا وكذا مجر وخايشي لا يسقط العدالة وقيل ومثله مغرب الحديث او مضطر  
 الحديث او لا يخرج به او محمول الثانية هو ليس بغوي فهو بمنزلة الاولى في كذب  
 حديثه الا انه دونه في القوة قبله مثله ليس بذلك اوله بل ذلك القوي الثالثة  
 ضعيف الحديث هو دون الثاني لا تطرح بل يعتبر بالربعة هو مذكور الحديث او هو  
 ذاهب الحديث او كذاب فهو ناقص لا يكتب حديثه **الطبع** لا يقبل رواية من  
 من عرف بالستاهل في سماع الحديث او اسما عنه كمن بنام حالة السماع او يستقل  
 عنه او يحدث لا من اصل صحيح او من عرف بقول للفقهاء في الحديث من غير كتب  
 وحفظ او بكثرة السهو في روايته اذا لم يحدث من اصل صحيح او من كثر في الشواذ  
 والمناكير حديثه قال ابن الميثاق واحمد بن حنبل والحديث وغيرهم من غلط

في حديثه فيمن له غلطه فليرجع وامر على غلطه فليقطع روايته قال ابن الصلاح  
 هذا الذي قالوه لعله اذا ظهر منه ذلك عوجه العناد فانه لم يكن عنادا بان يكون  
 عوجه التفتير في البحث ففنه نظروا لا يكن باذني فاسر لا يخل مع فهم الكلام  
 وكان بعضهم ذاك في خلاف وهو ينقض خلافه ويكتب **الناس** من غلط  
 الحرف او ذهب بصره او لغز ذلك فيقبل ما روى عنه قبل الا غلطا ويرد ما بعده  
 وما سئل فيه ايضا فثبتهم عطاء ابن السائب حتى جواب روايته التي اورد عنه كالتوكيد  
 وكيفية قال اللطائف الاحدي بنين سمعتهما بعد باخرة عن زاذان ومشيهم ربيعة  
 الذي يروي ما روى في آخر عمره ومشيهم سفيان بن عيينة قبل موته يستثنين  
**التاسع** في رواية المجتهد الحارثي هو اقسام ثلاثة احدها مجتهد العدالة  
 ظاهرا وباطنا فلا يقبل عندنا شبر وثا فيها مجتهد العدالة باطنا ظاهرا وهو  
 المشهور المختار في قوله وقطع به تسليمه الذي وعليه العمل في كثير من الحديث المشهور  
 فمن تعادى عنه منهم وتعدت مقتضاهم لانه امدال خيار مبتدئ على حسن الظن  
 بالراوي والتسليم في شرا لا هاديت مطلع كل واحد معقده الباطن متعذر  
 بخلاف الشهادة فانها يكون عند الحكم ولا يتعدى عليهم ذلك فاعين قية  
 العدالة في الظاهر والباطن والى ثالثها مجتهد العنن وهو كل من لم يقر  
 العلماء ولم يقر في حديثه الا من جهة راو واحد قاله الخطيب قال ابن الصلاح

ومشهم عبد الرحمن بن  
 عبد الله بن عتبة بن عبد الله  
 ابن مسعود في ايام المهدي

من يقبل

من يقبل رواية المجتهد العدالة لا يقبل رواية المجتهد العنن وقال ابن عبد البر من لم يرد  
 عنه الا واحد فهو مجتهد عندنا لان يكون مشهورا بغير حمل العلم كما ذكره ابن دينا في الزند  
 وعمر بن مكي في الخبر قال الخطيب ولعل ما يرفع الجهرية ان يروى عنه اثنان من المشهورين  
 بالعلم قال ابن الصلاح رد اعلى الخطيب قد خرج البخاري في صحيحه عن مرداس السلمي ولم يرد  
 عنه غير قيس بن ابي حازم ومسلم بن ربيعة بن كعب بن اسامي ولم يرد عنه غير ابي سلمة وذكره قيس  
 مشهورا في الخارج عن هذه الجهرية برواية واحد والاول في ذلك كالحلان في الاكتفاء بتعديل  
 واحدا قال الشيخ محي الدين مجيبا عنده الصواب ما ذكره الخطيب فهو لم يقدح عن اجتهاده بل  
 نقله عن ابن الجديث ورد الشيخ عليه بما ذكره بحديث لانه شرط في المجتهد ان لا يعرف العلماء  
 وتذا من عرفوا فان عندنا العلم به مشهور ان فرج اس من اصل بيعة الرضوان وبيعة من انزل  
 الصفة والصحابة كلهم عدول فلا يفتي الجهرية باعنائهم لو ثبتت ائمة لهذا الجواب مسلم  
 في حق الصحابة ولين شغري كفاية في قول فالحلان في ذلك كالحلان في الاكتفاء بتعديل  
 واحد وقد تقرر ان العدول بشرط في قبول الخبر ولا جرح الراوي وتعدله على المذهب الصحيح  
 وكذلك لا بشرط في رفع الجهرية **فصل** يقبل من عرفت عنه وعنده ان جهرية ونسب  
**العاشر** المبتدع الذي لم يكثر يده عنه فيه ثلثة اقوال قبل لا يقبل روايته مطلقا كالفسقة  
 فكما استوى في الكفر المأثور وغير المأثور يستوى في الفسقة المأثور وغيره وقيل ان لا يستعمل  
 الكذب لشدة مذنبه قبله وان ائمة كخطابية من الرافض لم يقبل ويقرى بهذا الشافعي

عن الجهرية تسير فيهم وصفات اخرى ٥٥  
 23

ابن يونس

وقيل ان كان داعية لم يسم لم يقبلوا الا قبلوا وهذا الذي عليه اكثر قال بعض اصحاب الشافعي اختلفوا  
 اصحابنا في غير الداعية وانفقوا على عدم قبول رواية الداعية وقال ابو حاتم ابن حبان لا يجوز  
 الاحتجاج بالداعية عند اثبات قاطبة لا خلافا بينهم في ذلك والمذهب لا يورثهم <sup>وهو من غير مطلق</sup> جدا  
 في الصحيحين وغيرهما من كنيانة الحديث الاحتجاج يكفيهم المبدعة غير الدعاة **الحادي عشر**  
 الثابت من الكذب وغيره من اسباب التسفل يقبل رواية الثابت من الكذب في حديث رسول الله  
 فلا يقبل رواية ابيه اذ كانت نوبة كذا قاله احمد بن حنبل والبيهقي في سننهم والقبلي في  
 التمهيد الشافعي واطلقا القسري فقالا كل من اسفلنا خبره من اسفل التسفل كذب وجدناه عليه  
 لم نقبل قبوله بنوبة يظهر بها ومن ضعفنا نقله لم نجعله قويا بعد ذلك قال ذلك مما اقرت فيه  
 الرواية والشهادة قال ابو المظفر السمعاني من كذب في خبر واحد وجب سقط ما تقدم من حديثه  
**الثاني عشر** اذ روى ثقة عن ثقة حديثا وروى عنه غيره فان كان جازما بنفيه بان  
 قال ما رويته او كذب علي او نحوه وجب رد ذلك الحديث ولا يقدح ذلك في باقي رواياته فان قال  
 لا اعرفه او لا اذكره او نحوه لم يقدح ذلك في هذا الحديث ايضا المختار ومن روى حديثا ثم نسب  
 لم يسقط العمل به عند جمهور الحديثيين والفقهاء والمنكتهين وقال بعض اصحاب ابي حنيفة يجب  
 اسقاطه ويؤاخذ به رد حديث اذا تكلم المرأة بغير اذن وليها فنكاحا باطلا وحديث  
 ابي هريرة في القضاء بالنساء واليهين والصحيح قول الجمهور لان المروي عنه يصدر عن النساء  
 والراوى عنه ثقة جازم فلا يرد روايته باحتمال وقد روى كثير من الاكابر احاديث نسوها

فقد تواتر

فقد تواتر عندها من غيرهم فيقول احداهم حدثني فلان عن فلان عن فلان وجمع الخطيب  
 ذلك في كتابه المعروف ولم يذكره الا في غير من العلماء الرواية عن الائمة **الثالث عشر**  
 اختلفوا في من ائتمنوا القديس اجزا فقال قوم لا يقبل روايته وقول احمد بن حنبل  
 والبيهقي بن رواته وله حاتم الرازي لانه ذلك تجزم المروءة عرقا او ينظر في اليه ثم يقرر قصده  
 في ذلك ابو نعيم الفضل بن دكين وعلي بن عبد العزيز المكي وآخرون فيمن لا يسمع امره يعلم امره  
 وكان ابو الحسن النفوس ياخذ الخبر على الحديث لانه لا يسمع ابا الحسن الا من رآه فاما ما يجوز ان  
 يكون اصحاب الحديث كانوا ينفون الكسب لعل **الرابع عشر** اعرضنا الناس في هذه الامور  
 عن مجموع الشروط المذكورة واكتفوا من عدالة الراوى بكونه مسلما ووفيا ضابطا  
 بوجود سماعه متبنا بخط يده وروايته اصله موافقا لاصله واخيه اليه في ذلك  
 بان الحديث الصحيح وغيره قد جمع في كتاب ائمة الحديث فلا بد من ثبوت حديثه عن جمهورهم وان اجاز  
 ذلك في بعض اقواله البخاري جمع في كتابه الاحاديث الصحيحة ولم يستعمل ما ذكره مسلم  
 ماصح عند وزيد عليه ثم يفتي ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ذكر وامن الصحيح  
 والضعيف ما ذهب عنهم او ذلك ائمة الحديث محفوظون ان يثبت كسبه من الائمة اذ  
 جمهورهم لضمان صواب الشريعة حفظها والقصد بالجماع بقاء سلسلة الائمة والتمسك بالاصح  
 بهنك الائمة حسبا الله تعالى **الباب الثالث** في تحمل الحديث وطرق نقله وضبطه  
 وروايته وفيه ثلثة فصول **الفصل الاول** في اساليب القول بهي القول قبل

من فلا يثبتون ثبوت من ابي بن القاسم عن جميع الائمة الذين ضعفوا كتابا من حديثي  
 من وان اجاز في كتابه البخاري من الصحيح مثلا ما انما انما جميع الصحيح في كتابه مسلم  
 ماصح عند وزيد عليه ثم يفتي ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ذكر وامن الصحيح  
 من يثبتون ثبوت من القاسم عن جميعهم  
 صواب الله عليه وسلم  
 جواب سؤال من يعني ان كان السلف قد استعملوا جميعهم في جميع الحديث وضبطوا الاحاديث فيه فبال  
 بهنك الائمة حسبا الله تعالى  
 السماع والسماع  
 قبل القصد

من حين تأتله لذلك ولا يحضر المأتم في سنة مخصوص لا خلاق ذلك باختلاف الاشياء  
**فرع** يجوز رواية الكاثير عن الاصل غير فلا يتوهم كون المروي عنه كثير افضل  
 لانه الغلب ونوع على اقسام الاول ان يكون الراوي اكبر سناً وأقدم  
 طبقة كالنوري عن مالك وكالنوري عن الخطيب والثاني ان يكون اكبر قدر من المروي  
 عنه بان يكون حافظاً عالماً والمروي عنه بخلافه او كما ذكر عن عبد الله بن دينار والثالث  
 ان يروي لعالم الشيخ عن صاحبه او تابعه كعبد الله بن عيسى عن الصوري وكالباقين عن الخطيب  
 ومدة رواية الصحابة عن التابعين كالعبادلة وغيرهم عن كعب لاخبار **الفصل الثاني**  
 في طرق تحمل الحديث ونسبها للطريق الاول السماع من لفظ الشيخ سواء كان  
 ائلاً ام محدثاً وسواء كان من صفته او من كتابه وهذا ارفع الطرق عند المجاهدين  
 قال الخطيب ارفع العبادات في ذلك سمعت ثم حدثنا وحدثنا فانه لا يكاد احد يقول  
 سمعت في احاديث الاجازة والمكانة ولا في تدبير ما لم يسمعه وكان بعض ائله  
 العلم يقول فيما اجزله حدثنا وروي عن الحسن انه كان يقول حدثنا ابو يريزة وحدثنا  
 ابنه حدثنا اهل الحديث الحديث وكان الحسن اذا ذكروا بها الا انه لم يسمع منه شيئاً ثم  
 ينو ذلك اخبرنا ووكثير في استعمال الحفاظ حتى جماعة من اهل العلم كانوا لا يكادون  
 يستعملون فيما سمعوه من لفظ من حدثهم الا اخبرنا وذكر الخطيب كان عبد الرزاق  
 يقول اخبرنا فيما سمع حتى قدم احمد بن حنبل وحدثنا بن زويه فقال له قل حدثنا

الاسلام وقبل البلوغ ومنع الثاني قوم واخطوا بالافتقار الناس على قبول رواية الحسن  
 والحسين وابن عيسى وابن الزبير والنعمان بن بشير وغيرهم ولم يزل الناس يستمعون القسبان  
 وافتلح في الزمان الذي يصح فيه سماع القسبي فقال القاض عياض هذا تامل الصنف  
 يعني اورد البخاري حديث محمود بن الربيع باب من يسمع سماع الصف وسام محمود بن حنبل الحديث في كتابه  
 في ذلك خمس كنيى وهو كنيى محمود بن الربيع الذي ترجم البخاري فيه باب من يسمع سماع  
 القسري وقبل كان ابن ابي عمير كنيى وهذا هو الذي استقر عليه عمل المتأخرين يكتبون لابن خمس  
 ولمن دونه حضراً واحضراً وقبل الصواب ان يعتبر كل صغير بحاله في كان فيهما الخطاب  
 وروى الجواب صححنا سماعه وان كان له دون خمس ونقل ذلك عن احمد بن حنبل ومولى الخليل  
 وان لم يكن كذلك لم يصح سماعه وان كان ابن خمس وقد نقل ان صبي ابن اربع كنيى  
 حمل الى المؤمنين وقد قرأ القرآن ونظر في الراي غير انه اذا جاء بهي وحاصله ان القاضي  
 اعتبر كدب السرة وبعضهم اعتبر الحاله وهو الصحيح فلا بد من حديث محمود اشكالا  
 على القول الصحيح لانه لا يثبت على اثبات سماع من هو مثله في السن والذكاء ولا يثبت  
 على نفي سماع من كان دونه في العمر وله ذكاء وفطنة قال ابو عبد الله الزبير بن سفيان  
 كنيى حديث بعد عشر سن سنة لا تقبلها جمع العقول وقال موسى بن يرون اهل البصرة  
 يكتبون لعشر كنيى واهل الكوفة لعشر سن واهل الشام لثلاثين والقباب في هذا  
 الزمان ان يستكثر سماع الحديث بل سماع الصغير من اول زمان يصح فيه سماعه  
 لان الماحوظ الآن ابقاء سلسلة الاسناد فحسب وان يستعمل يكتب الحديث وتقليده

الضواير  
حدثنا

وقال ابن الصلاح لهذا الاختلاف كذا قيل ان يسبح تخصيضا خبرنا عن الشيخ  
حينئذ يكون فوق حدثنا قال الخطيب ثم يثبوتوا خبرنا انبأنا ونبأنا وهو قليل في الاستعمال  
قال القاضي ابن جماعة لا سيما بعد غلبت في الاجازة قال ابن الصلاح  
حدثنا واخبرنا ارفع من سمعت من جهة اخرى وهي ان ليس في سمعت دلالة على ان الشيخ  
روى له الحديث وخطابه به وفي حدثنا واخبرنا دلالة على ان خطابه به ورواه له قال القاضي  
ابن جماعة وقد برة بهذا بان سمعت صحيح في سماعه بخلاف اخبرنا لا استعماله في الاجازة عند  
بعضهم اقول بمراد الرد بان مقصود الشيخ من قوله من جهة اخرى غير ما عليه اصطلاح  
العلم الحديث بل بحسب اللغة والفرق الباري الى قوله كان ابو القسم مع نفسه وحلله عسرا  
في الرواية وكان البرقاني يجلس بحيث لا يراه ابو القسم ولا يعلم بحضوره فسمع منه ما حدث  
به غيره فلذلك يقول سمعت ولا يقول حدثنا ولا اخبرنا لان قصد بالرواية غيره واعاقا لنا  
او ذكر لنا فلان فمن قبل حدثنا لكتبة بما سمع في المذاكرة في المجالس والمناظرة بين الخصمين  
اشبهوا والبن من حدثنا واوضح العبارات فلان فلان ولم يقل لي اولنا ومع ذلك فهو محمول  
على السماع اذا تحقق لقاءه لاسيما من عرف ان لا يقول ذلك الا فيما سمعه وخصم الخطيب  
حمل ذلك على السماع من عرف من عاده ان لا يقول ذلك الا فيما سمعه والمحمول المعروف ان  
ليس بشرط وان اعلم الطريقة الثانية في القراءة على الشيخ وبسمها اكثر قد ما الى حديثي عن ضلالة  
القارئ يعرضه على الشيخ سواء قرأ هو ام غيره وهو يسمع وسواء قرأ من كتاب ام حفظ ورواه

كان

كان الشيخ يحفظه ام لا اذا كان يمسك اصله هو او ثقتة غيره وهي رواية صحيحة باتفاق  
خلاف البعض من لا يعتقد به واختلفوا في ان القراءة على الشيخ مثل السماع من لفظه في المرتبة  
او فوقه او دونه فنقل عن ابي حنيفة وما كرو غيرهما في جميع القراءة على الشيخ وروى عن مالك  
واصحابه واشباهه من علماء المدينة انهم ما سواوه وهو مذنب معظم علماء الحجاز والكون والبخارى  
والقاضي نصح السماع من لفظ الشيخ وهو مذنب بل يجهلون اصل المشقة اقول لعل  
الوجه فيه ان الشيخ في خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسفره الى اقمته والافذ منه كالاخذ منه صلوات  
الله وسلامه عليه **فروع** الاول العبارة في الرواية بهذا الطريق على مراتب  
احوطها ان يقول قرأت على فلان او قرأت عليه وانا اسمع فاقتر الشيخ به ويثبوت قول  
حدثنا واخبرنا فثبتت بقراءة عليه وتوذلك واختلفوا في جواز استعمال حدثنا واخبرنا  
مطلقين فمنع ابن الجار والاحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم وجوزهما الزهري وما كروا في  
ابن عيينة وغيرهم وهو مذنب بخاري والمذنب الثالث انه يكون اطلاقا اخبرنا ولا يجوز اطلاقا  
حدثنا وهو مذنب لسانا في واصحابه ومسلم وجهول اصل المشقة وهو الشائع الغالب بان  
لان حدثنا فيه اشعار بالنطق والمشافهة بخلاف اخبرنا ومن احسن ما يحكى فيه ان اياها لم  
قرأ على بعض السيوخ ممن سمع من الغبري قراءة عليه صحيح البخاري وكان يقول له  
في كل حديث حديثكم الغبري فاما في من الكتاب سمع الشيخ يذكر انهما سمعا الكتاب من  
الغبري قراءة عليه لاسما عاينه فاعاد ابو حاتم قراءة الكتاب كله وقار له في جميع خبركم

الغربي الثاني يستحب ان يقول في مجلسه وحين من لفظ الشيخ حدثني وفيها  
 سمع مع غيره حدثنا وفيما قرأ عليه بنفسه اخبرنا وفيما قرأ عليه و لو يسمع اخبرنا و لو  
 نحوه عن ابن وهب و اخبرنا الحاكم و حكاة عن اكثر مشايخه و ائمة عصره فان شكر  
 فالحمد لله بقوله حدثني او اخبرني و نقل عن يحيى القطان ما ينفذ جواز حدثنا و اخبرنا  
 مطلقا فان قالوا سمع و حدثنا و اخبرنا و لما سمع في جماعة حدثني و اخبرنا جاز الثالث  
 اذا قرأت على الشيخ و قلت اخبرني فلان او قلت اخبرنا فلان و لو مضى فان لم يسمع منك  
 و لا مكره صح السماع و جازت الرواية به و ان لم ينطق الشيخ على الصحيح و بشرط بعض  
 الشافعية كسلهم و ابي الحقة الشرازي و ابن الصباغ و بعض الظاهرية نطقه و بشرط  
 بعض الظاهرية اقرأه به عند عام السماع قال ابن الصباغ و له ان يعمل به و ان  
 يروي به قائلا قرأ عليه و لو يسمع و ليس له ان يقول حدثني و اذا كان اصل الشيخ حالة  
 السماع في يد موثوق به مراع لما يقرأ ان لم يكن كذلك كان كتمان الشيخ سواء كان الشيخ  
 يحفظ ما يقرأ أم لا و هذا هو الصحيح و قيل ان لم يحفظه الشيخ لم يصح السماع و هو مردود  
 لعدم الحديث على خلافه فان كان الاصل بيد القارئ و لو موثوق به و معرفته فاقوى  
 بالصحة و ان لم يكن الاصل بيد موثوق به و لم يحفظه الشيخ لم يصح السماع الرابع  
 لا يجوز في الكتاب لو نقله اذا روت ابداله حدثنا باخبرنا و لا عكس و لا سمعنا باحد مما ولا  
 عكس لاحتمال ان يكون من قال ذلك ممن لا يرى التسوية بينهما فان كان يرى ذلك فالابدال

عند التسوية مبني على الخلاف المشهور في رواية الحديث بل يجب اداء الفاظه او يحوز نقل  
 معناه فمن جواد آء المعين من غير نقل اللفظ يجوز ابداله حدثنا باخبرنا و عكسه و من لم يحوز  
 لم يحوز الابدال و على هذا التفصيل و لا سمع من لفظ الشيخ الخامس يستحب للشيخ ان  
 يجيز للسامعين رواية جميع الكتاب الذي سمعوه و ان كتب لاحد منهم خطه كتب سمعته و اجازته  
 له روايته عن كماله كان بعض الشيوخ يفعلون و قال ابن عتيق الا ان لم يستل في السماع عن الاجازة  
 لانه قد يغلط القارئ و يغفل الشيخ او يغلط الشيخ ان كان القارئ و يغفل السامع في تحصيله  
 ما فانه بالاجازة و اذا عظم مجلس الحديث فليبلغ عنه المستحلي فبهل يجوز لمن سمع المبلغ دونه  
 المبلغ ان يروي ذلك عن المبلغ ذيب جماعة من المتقدمين الى جواز ذلك و يمنع ذلك المحققون  
 و هذا هو القواب **النسائي** يسمع ممن هو وراء حجاب اذا عرف صوته ان حدثت  
 بلفظه او عرف حضوره ان قرأ عليه و يكفي في تعريضه خبر ثقة لهذا هو القواب و قد كانوا  
 يسمعون من عائشة رضي الله عنها و غيرهم من ازواج النبي من وراء حجاب و يروونه عندها  
 اعتمادا على الصوت و احتجوا بقوله انه لا ينادي بليل فكلوا و اشربوا حتى ينادي ابن  
 ام مكتوم **النسائي** يسمع اذا قال الشيخ بعد السماع لا تروني و عني او رجعت عن اخبارك به او  
 نحو ذلك و لم يستند الى خطأ او شبهة او نحو بل منه من روايته عنه و لو فحق بالسماع قويا  
 فسمع غيرهم بغير علمه جاز له ان يروي به عنه و عن النسائي ما يؤخذ به بالتحريم عنه و لو قاله  
 الشيخ اخبركم و لا اخبر فلا فام بغيره و جاز له روايته **الطبري** الثالث الاجازة قال ابن عتيق

صاحب مجلس اللغة  
 صاحب مجلس اللغة

الاجازة مأخوذة من جواز الماء الذي يستقاه الخالد من الماشية والمحراث يقال منه انجز فلانا  
 فاجازنا اذا سقاه ما طاش به او ارضه وكذا طالب لعلم يستخير العالم علمه فيجيزه له  
 فعلى هذا يجوز ان يفتى القضاة بغير حق الجيز ولا ذكر رواية فيقول اجزت فلانا سموعا  
 فاذا قال اجزت له سموعا قيل الاجازة اذن فعلى هذا يقول اجزت له رواية سموعا  
 فاذا قال اجزت له سموعا فهو على حد المضاف **والاجازة** انواع الاول اجازة معية  
 لمعية كاجز لك كتاب البخاري مثلا او اجزت فلانا جميع ما شئت عليه فذكر حتى ونحو ذلك  
 فهذه الاعلى انواع الاجازة المحمودة مما تداولة كتاب والقصير عند الجمهور من العلماء والمحدثين  
 والقضاة جواز الرواية بالاجازة مطلقا وادعى ابو الوليد الباجي الاتفاق عليه وحكى الخلاف  
 في العباد بها وغلط فيها حكمه من الاتفاق لما منع جماعة من المحدثين والفقهاء والاصوليين  
 اقدم الروايات عن الشافعي وقطع به من اصحاب القاضيان حسبي والمأوى من الحديث  
 ابراهيم الحربي وابو الشيخ الاصفهاني واخرج المحدثين بائها اخبار عن رواية جملته فصيح كما  
 لو اخبر به تفصيلا واخبره لا يفتقر الى النطق صرحا كالقراءة عليه وقار بعض اهل الظاهر  
 فهو كما لا يخفى يجوز الرواية بهدا ولا يجب العمل به وهو موجود عليهم الثاني اجازة معية في غير  
 معية كقول الشيخ اجزت له سموعا او مروي ياتي على جواز الرواية بهدا وجوب  
 العمل الثالث اجازة العموم كقولهم اجزت للمسلمين او لمن اذرك زمانا وما يشبهه  
 واختلفوا في هذه يجوز بها الخطيب مطلقا فان ثبتت بوصف خاص فاذن بالجواز وجوز بها

القاضي ابو الطيب لجميع المسلمين الموجودين عند الاجازة الرابع اجازة المهدوم كقول  
 اجزت لمن يولد لفلان وفيها خلاف فاجاز بها الخطيب وحكاها عن ابن الفراء الحنبلي وابن عمر  
 المالكي لانهما اذنوا بطلها القاضي ابو الطيب وابن الصياغ وهو الصحيح لانها في حكم الاخبار  
 ولا يصح اخبار المهدوم وقولهم انها اذن وان ستمناه فلا يصح ايضا كما يصح الوكالة  
 للمهدوم اما لولو عطف على الموجود فقال اجزت لفلان ولم يولد له او اجزت لـ  
 ولقبيل ونسلا فقد جوزها ابن ابي داود ورواها طيالسي ورواها من المهدوم الجمهور عند  
 اجازته واجاز ابو حنيفة ومالك في الوفاء القسمين واجاز الشافعي الثاني دون الادلة  
 والاجازة للطف الذي لا يمتد صحيحه قطع به القاضي ابو الطيب قال الخطيب وعليه  
 عندنا شيوخنا يجوزون الاطفال الغيب ولا يسألون عن اسنانهم وغيرهم ولا لها اياحة  
 للرواية والاباحة تصح للعاقدة ولغير العاقدة الخامسة اجازة المجاز كقول الشيخ اجزت  
 للمجازني او اجزت لك ما اجيزه والقصير الذي عليه العمل جوازه وبه قطع الحفاظ الاعلام  
 وكان ابو الفتح يروي بالاجازة عن الاجازة وروى الى يمين اجازات ثلث وبنبغي من يروي  
 بها ان يأتى كهيئة اجازة شيخ شيخه لئلا يروي ما لم يدرج فيها فاذا كان صورة اجازة  
 شيخ شيخه اجزت له ما صح عنه من سماعي فري يثبت من سماعي شيخ شيخه فليس له ان  
 يروي عن شيخه عنه حتى يستبين ان يمتا كان قد صح عنه شيخه كونه من سموعا شيخه  
 الذي تلك اجازته ومثله دقة حسنة وانه اعلم **فرعان** الاول انما يستحسن

الاجازة اذا كان المجتهد عالما بما يجيزه والمجاز له من أهل العلم لانها توجب  
 اليه اتم العلم وكثر طبع بعضهم وحكى ذلك عن مالك وقال ابن عبد البر المصنف انما  
 لا يجوز للمجاز في القناعة وفي معبر لا يشك لمناداه الثاني ينبغي للمجيز بالكتاب  
 ان يتلفظ بها فان اذهر على الكتاب مع فضلا لا جلة صحت كما ان سكوتة عند  
 القراءة عليه اجبت وان لم يتلفظ كتبها دون الملقوط بها الطريق الرابع المناولة  
 وهي نوعان احدهما المفردة بالاجازة وهي اعلى انواع الاجازة كالقندم ثم ليلها  
 صور منها ان ينفع اليه امل سماعه او فرعا مقابلا به ويقول هذا سماعي اورداني  
 عن فلان فانده عن اذهرت للاروايته يقيه في يديه مليكا او الى ان ينسخه  
 ومنها ان ينال الطالب الشيخ سماعه فتنال عليه وهو عارف مبيته ثم ينال  
 الطالب بقول هو حد يتي اكساع اورداني فارو عنى وكى غير واحد من ائمة الحديث  
 هذا عرضا وقد تقدم ان القراءة على الشيخ بسمي عرضا ايضا فليس هذا عرض  
 المناولة وذا العرض القراءة والمناولة كالسماع في القوة عند الزوى وطائفة  
 وقال الثوري وجماعة انما تخطئة عن السماع وهو الصحيح وقاه الحاكم وعليه عندنا  
 اعنى واليه تدب ومنها ان ينال الشيخ سماعه ويجزئه ثم يسكنه الشيخ ويودعه  
 ماسبقا فاذا وجد ذلك الاصل او مقابلا له موثوقا موافقا جاز له روايته ولا يظفر في ذلك  
 كثير من تسمية الاجازة المجردة في معبى وصريحه للجماعة من اهل الفقه والاصول والكنى

الحديث قديما وحديثا فيرون لها منزلة معتبرة ومنها ان ياتيه لطالب بنسخه ويقول  
 هذه روايتك فناولني واجزنا روايته فيجب اليه من غير نظر وتحقيق روايته فهذا باطل  
 فان وثقا خبر الطالب ومقرنه اعتمد وصحت الاجازة كما يعتمد قرانه ولو قل له  
 حدثني بما فيه ان كان روايته مع برادى من الغلط كان جائزا حسنا الثاني المجزئة  
 عن الاجازة وهو ان ينال روايته ككتابا ويقول هذا سماعي مقتصر عليه والصحيح ان  
 لا يجوز له الرواية بها وبه قال الفقهاء واصل الاصول وعيا وان جوزه من الحديث  
**فصل** في جواز الرواية وما لا اطلاقا حدثنا واخبرنا في المناولة وهو  
 لا يبعد سببا من يجعل من المناولة المقدونة بالاجازة سماعا وعن ابي نعيم الاصفهاني  
 والمنزلي وغيرهما جواز في الاجازة المجردة عن المناولة والصحيح الذي عليه  
 الجمهور واصل الخبري المنع من ذلك وتخصيص ذلك بعبارة شعير بالاجازة كذا  
 اجازة او مناولة او اذنا او اجازي او ناولني وشبه ذلك واصطلاح قوم من المتأخرين  
 على اطلاق البان في الاجازة واخبره قوم وماه اليه البيهقي وقال ابن عبد ان كل قول  
 البخاري قال في فروعهم ومناولة الطريق الخامس المكاتبه وهي ان يكتب مسنوعة  
 لغائب وحاضر بخطه او يأذن بكتبه له وهي ايضا ضربان مقرونة بالاجازة يان يكتب  
 اليه اجزئ لك ما كتبت اليك او لك او كتبت به اليك ونحوه من العبارات وهذا في الصحة  
 والقوة كالمناولة المجردة ومجردة عنها بان يكتب اليه الشيخ قال حدثنا فلان وقد



لو وقف العمل على الرواية لانسد بابا لتعدد بشرط الرواية **الفصل الثالث**  
 في كيفية رواية الحديث وفيه انواع الاول شدة تقوم في الرواية قاطن طوا وسائل  
 آخرون فقر طوافار بعض المستدبين لا يحى الا فيما رواه من حفظه روى ذلك عن ابي حنيفة  
 وماكد والقييد لاني وقال بعضهم يجوز من كتابه الا اذا اخرج من يد وقال بعض المستدلين  
 يجوز الرواية من نسخ غير نقابلة باصولهم فيعلمهم الحكم بحججهم وبنوا كثر وتطاعة  
 قوم من اكابر العلماء والقضاة والصبوا ما عليه الجمهور ولو التوسط بين الاقراط  
 والتفريط فاذا اقام في العمل والضبط والمقابلة بما تقدم جازت الرواية منه وان غاب  
 عنه الكتاب اذا كان الغالب سلامة من التفسير ولا سيما ان كان ممن لا يخفى عليه تفسيره  
 غالبا الثاني الضبط اذا لم يحفظ ما سمعه فاستعان في ضبطه بنسخة وحفظ كتابه  
 واحاط عند القراءة عليه بحيث يغلب على ظنه سلامة من التفسير صحت روايته  
 والبصير لامي كالضبط الثالث لو وجد في كتابه خلافا حفظه فان حفظ منه رجع  
 اليه وان حفظ من غير الشيخ اعتمد على حفظه ان لم يشك وحسن ان يذكرها معا  
 فيقول حفظه كذا او في كتابه كذا وان خالفه فيه غيره قال حفظه كذا او قال فلان كذا  
 ولو وجد سماعة في كتابه ولم يذكره فحسن ابي حنيفة وبعض الشافعية لا يجوز له  
 روايته ومذهب الشافعي واكثر اصحابه واي يوافق ومحمد جوازها ولو القاصح  
 بشرط ان يكون السماع بخطه او بخط من يوثق به والكتاب مصون يغلب على النظر

سلامة من التفسير بحيث يسكن اليه نفسه وانه اعلم الرابع قال في شرح السنة ذهب  
 قوم الى اتباع لفظ الحديث منهم ابن عمر وهو قول القاسم بن محمد بن سيرين وجابر بن جوة  
 وماكد بن انس وايد عبيد وعبد الوارث ويزيد بن زريع ووثيب وبن قال احمد وجهي وذهب  
 جماعة الى الرخصة في نقل المعنى منهم الحسن والسعيدي النخعي قال ابن سيرين كنت اسمع  
 الحديث من عشرة اللفظ مختلفا والمعنى واحد وقال سفهان الثوري ان قلنا انا حدثناكم كما  
 سمعنا فلا تصدقون فانما هو المعنى وقاله وكبر ان لم يكن المعنى واسعا فقد ملك الناس  
 وقال ابن القلاء من ليس علم بالالفاظ ومقاصدها ولا خبر الغايبات بمعانيها لا يجوز  
 له الرواية بالمعنى بالاجماع بل ينبغي اللفظ الذي سمعه وان كان عالما بالذلة فقد منعه قوم  
 من اصحاب الحديث والفقه والاصول وقالوا لا يجوز الا بلفظه وقار قوم لا يجوز في حديث  
 النبي ويجوز في غيره وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف يجوز في الجميع اذا قطع  
 باداء المعنى وهذا في غير المصنفات اما المصنف فلا يجوز فيه لفظه اصلا وان كان بمعناه  
 اقول قول من ذيل الى التفصيل هو الصحيح لانه مما افصح من نطق بالاضاد وفي تركيبه  
 اسرار ودقائق لا يوثق عليها الا بما كان له فان لكل تركيب من التركيب معنى بحسب الفصل والوصل  
 والتقديم والتاخير لو لم يراع ذلك لذهب مقاصدها بل لكل كلمة مع صاحبها خاصية  
 مستقلة كاللخصيص والاسماء وغيرهما وكذا الالفاظ التي تكرر مشككة او مترادفة اذ  
 لو وضع كل موضع الالفاظ المعنى الذي قصد به ومن ثم قال صلوات الله عليه وسلامه

نصر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها واداهما فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل  
 فقه الممنون لواقفه منه رواه ابو داود والنسائي عن ابن مسعود كفي بهذا الحديث لفظاً ومعنى  
 شاهد صدق على ما نحن بصدده فالتكليف انما هو مقام كل لفظ ما يشاكلها او يبرادفها  
 اخذ المفعول فسد فالتكليف لو وضع موضع نصر الله او غفر الله وما شاكلهما بعدت  
 المرمى فان من يحفظ ما سمعه واداه من غير تغيير فان جعل المفعول غصاً طرياً ومن غير بدل فقد  
 جعله مبنياً لا ذواً وكذا الواثبات اخر اصاب العبد فالتكليف لان العبودية هي المشكاة  
 والمفعول لاخراته ورسوله بلا امتناع واستنكاف من اداء ما الى من هو اعلم منه وخصت  
 المقالة بالذكور من بين الكلام والخبر لان حقيقة القول هو المركب من الحروف المبتركة ليدل على وجوب  
 اداء اللفظ المسموع واداء ما وعادنا حفظها مشتمل على التفسير لانه الوعى اداة الحفظ  
 وعدم النسيان وفي رواية اخرى فاذا اركم سمعها او شراها على راسها وبلغها ونحوها  
 دلالة على ان تلك المقالة مستودعة عنده واجبا دأبها الى من هو اصدق بها والله اعلم  
 ولا ينصرف فيها وكذا تخصيص ذكر الفقه دونه العلم للايدان بالاحكام غير عار عن العلم اذ الفقه  
 علم يدق قائم مستنبط من الالهيته والنصوص ولو قبل غير علم لنرم جهله وكذا انكرهم  
 واناطة كل بمعنى تخصها فاة السامع اصد رجليه امان لا يكون فقهياً فيجب عليه ان لا يفتوه  
 لانه غير عارف بالالفاظ المشاككة فيحيط فيه او يكون عارفاً بها لكنه غير بليغ في تمامه  
 احد المراد فقه موضع الاخر لا يقف على غاية المناسبات بين لفظ ولفظ فاة المناسبة

لها خواص ومعان لا يفقه عليها الا ذو ذريرة باساليب النظم كما قرناه في شرح الشيا  
 في قسم الفصاحة واسم اعلم قال ابن الصلاح وقد روينا ان بعض اصحاب الحديث روى في المنام  
 كانه قد مر من شفقه او لسانه شيء فقبل له في ذلك قال لفظه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 برأى ففعل الى هذا **فروع** اذ اجوزنا الرواية بالمعنى فينبغي الحديث ان يفرق بين  
 مثله ونحوه فلا يحل له ان يقول مثله الا بعد علمه بان الحديثين اتفاقاً لفظاً وبحال ان  
 يقول مثله نحوه اذا كان بعينه قاله ابو حاتم الخامس فينبغي ان يروى حديثاً بالمعنى اذا  
 اشبه عليه اللفظ ان يشبهه بلفظه او كما قاله او نحو هذا او ما شابه ذلك من الالفاظ روى  
 ذلك عن ابن مسعود وابي الدرداء وانس رضي الله عنهم قال الخطيب والقيامة ارباب  
 اللسان واعلم الخلق بعلم الكلام ولم يكن يقولون ذلك الا خوفاً من الدليل طهر فثم  
 بما في الرواية على المعنى من الخطر قال ابن الصلاح واذا اشبه على القارئ فيما يقرأه لفظاً  
 فقرأ بما عا وجب تبسلة فيه ثم قاله او كما قال في هذا احسن وهو القواب في مثله لانه قوله  
 او كما قال ينضم اجازة من الرواية واذا كان للطلاب في رواية صوابها عنه اذ ايان السامع  
 اخذ في جوار اختصاص الحديث الواحد ورواية بعضه فمنهم من منعه مطلقاً بناء على  
 منع الرواية بالمعنى ومنهم من منعه مع تجويز الرواية بالمعنى اذا لم يكن قد روى له رواة غير  
 على التمام ومنهم من جوزه مطلقاً قال مجاهد انقص من الحديث ما شئت ولا تزد فيه  
 والصحيح التخصيص وان يكون ذلك من العالم الفاروق اذا كان حاشركه غير متعلقاً بما رواه

بحيث لا يخلو البهتان ولا يخلو الدلالة فيما نقله بشره ما ذكره فيجوز هذا وان لم يجز الرواية  
بالصحة لانه المروي والمذكور كخبره منفصلين ولا فرق بينهما ان يكون قد رواه قبل على الثمام  
او لم يروه بهذا اذ كان رقيب المتنبه بحيث لا يترحم فاما من روى حديثا على الثمام فحاشا ان رواه  
ثانيا ناقصا ان ثم يزيده او لا ونسبه ان ثانيا نقله خبيثه وغفلته فلا يجوز له النقص  
واقطع المصنف الحديث في الابواب للاحتجاج فهو الى الجواز اقرب قد نقله مالك  
والبخاري ومن لا يجمع من الامة قال ابن الصلاح ولا يخلو من كرامة قال الشيخ محي الدين  
وما اظنه يوافق عليه اقواله لا يوافق في هذا الكراهة لانه قد استقر في جميع  
الاحتجاجات في العلوم ايراد بعض الحديث احتجاجا وشهادة اسواء كان مستقلا  
او لا كاشهادة الخواتين وغيرهم السابغ لا يروى بقراءة الخات او مصحفا وطريقا  
السلامة الاخذ من افواه المل المعرفه والتحقيق فان وقع في الرواية تحريف او تحريف  
قال ابن سيرين وغيره يرويه كما سمعه والقبول ثمره في الاصل على حاله مع الضبيب  
عليه وبينان صوابه في الحاشية اذ كان التحريف في الكتاب واقفا في السماع فالاول وان  
يقرأ على القبول ثم يقرؤ في روايته او عندئذ في طريقه فلا بد ان يقرأ  
في الاصل ثم يذكر القبول فاحسن الاصلح اصلاحه بما جاء في رواية اخرى او حديث  
اخر اذ كان الاصلح بزيادة شيء قد سقط فان لم يغير معنى الاصل فعلى ما سبق  
وان كان الاصل بزيادة شئ على معنى مغاير لما وقع في الاصل ناكدا الحكم بان يذكر

حافظ ابن عربی

صافي الاصل مفروق بالسين على ما قط له سلم من معزة الخطا وما ان يقول  
عنه ما لم يقل ان علم ان بعض الرواة تسقطه وان من فوزه اني به الحق الناقط  
في نفس الكتاب مع كلمة يعني مثاله عن عروة عن عمرة انها قالت كان رسول الله  
يدينني الى راسه فارجله اسقط الراوى عن عائشة ولا يدين ذكرها لما علمنا

انه الحامل كذلك رَوَاهُ قَاذَا الْحَقُّ السَّاقِطَانِ عَنْ عِدَّةٍ يَعْنِي عَنْ عَائِشَةَ  
 اَنْهَا قَالَتْ هَذَا نِ عَلِمَ اَنْ يَنْجُو الْجَحْدُ صْلَاهُمْ فِي كِتَابِهِ وَرَوَاهُ اَيْضًا كَالْوَالِدِ  
 مِنْ كِتَابِهِ بَعْضُ الشَّيْءِ اِذَا الْمَتْنُ قَاذَا يَجُوزُ اَصْلَاهُمْ مِنْ كِتَابِهِ غَيْرُهُ اِذَا عَرَفَ صَفْهُ  
 وَوُثِّقَ بِهِ وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي اسْتِثْنَاتِ الْاَقْطَامِ مَا شَكَّ فِيهِ مِنْ كِتَابِهِ غَيْرُهُ اَوْ حَقَّقَهُ وَاِذَا  
 وَجَدَ كَلِمَةً مِنْ غَرِيبٍ لِعَرَبِيَّةٍ اَوْ غَيْرِهَا وَهِيَ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ وَاسْتَطَاعَ عَلَيْهِ جَاوِزُ  
 اَنْ يَسْأَلَ عَنْهَا اَهْلَ الْعِلْمِ بِهَا وَيُرِيَهَا عَلَى مَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ عَنْ اَعْدَادِ  
 وَاسْتَحْفَ **فَاعْلَمْ** عَنْ اَلْاَمْرِ يَقُولُ اِنَّا نَقُولُ مَا نَأْفَاقُ

عاطبا للعلم اذا لم يعرفوا النحوان يدخل في جملة قول النبي   
من كذب على متعمدا فليتبوء مقعده من النار لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحد  
فهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه الناس اذا كان الحديث منه اثنين  
او اكثر وبين روايتهما تفاوت في اللفظ والمعنى واحذفه جمعها في السنة  
ثم يهتوف الحديث على اللفظ ادهما يقول اخبرنا فلان وفلان واللفظ



لا رواه على الخطافان  
رواه في كتابه وغيب  
على طه انه من كتابه  
لأنه في نسخة ابيه

السابع اذا كان الحديث  
عنه عن اثنين او اكثر  
والنقطة فله جميعها فاق  
السادس ثم يقول  
على لفظ احدنا نقول  
احسن فاولان واولان  
واللفظ ثقلان واولان  
لفظ ثقلان قال واولان  
احسن فاولان واولان  
من اعتبار اقل  
مختار الاوثر

السابع اذا كان الحديث  
مؤثراً عن اثنين او اكثر

والتفت في الحلق  
اللقط فله جبر صمد  
الاسناد ثم يسوق الحديث  
على لفظ احد ما فنقول  
ناقلان وفلان  
لان اولها

9





ولم يروه وعددهم مسلم عشرين طبقة ومن أكثر ممن لم يذكره أبو مسلم هؤلاء في  
والأحنف ومن أكبر التابعين الفقهاء السبعة ابن المسيب والقاسم ابن محمد  
وعروة وخارجة ابن زيد وأبو سلمة بن عبد الرحمن وعبد الله ابن عبد الله بن عتبة  
وسلمة بن يسار وأنشدنا الشيخ في الدين المالك التميمي الأكل من لا يفتدي بأهله  
ففسدته ضري عن الدين خارجة فخذ من عبيد الله عروة قاسم سعيد أبو بكر سلمان خارجة  
وجعل ابن المبارك سالم بن عبد الله بدل أبي سلمة وجعل أبو الزناد بدل أبي بكر  
ابن عبد الرحمن وعن أحمد بن حنبل قال أفضل التابعين ابن المسيب قيل فخلقة  
وأبو الأسود فقال هو وجماعة عنه لا أعلم فيهم مثل أبي عثمان النهدي وقبيل  
وعنه أفضلهم قيس وأبو عثمان وعلمة وسرق وقال أبو عبد الله بن حنبل  
أهل المدينة يقولون أفضل التابعين ابن المسيب وأهل الكوفة أبو بكر والبصرة  
الحسن وقال ابن أبي داود وثبتة التابعين حفصة بنت عمر بن عبد الرحمن  
وبهيهما أم الدرداء وقد عد قوم طبقة في التابعين ولم يلقوا الصحابة وطبقة  
هم الصحابة فليفتن لذلك **الفصل الثالث** في الأسماء والكُنَى  
والألقاب وفيه أنواع **الأول** في الأسماء وهو أقسام الألقاب معرفة من ذكر  
بأسماء مختلفة أو تعنون متعددة ومعرفة عوبى تمتلحاجة التي لمعرفة التباس  
سأله محمد بن السائب الكلبى بنو النضر المروى عنه حديث غيم الدادى وعدى بن

القول من الشعر  
ما يصعب الخراج  
محمد

وهو محمد بن السائب المروى عنه ذكاة كل مسليد باعه وهو أبو عبد الله المروى  
عنه عطية الوقي تفسره ويدليس بن مويما أنه أبو عبد الله المروى الثاني معرفة  
الاسماء المفردة موقنة حسن فمن الصحابي أجمل بالجيم جبيب بالجيم على التصغير  
سكك بفتح السين والشين المعجمة تسدى بفتح السين ثمعون بالشين المعجمة  
والعين المهملة ويقال بالفتح المعجمة ضدتي بضم الصاد المهملة مصفر  
صنابح بضم الصاد والنون والياء الموقدة قال ابن الصلاح وما قال فيه  
صنابح فقد أخطأ كذا بفتحها وايضا بفتح الصاد المهملة نبشئ الخ بالنون  
والشين المعجمة مصفر بفتح السين بالياء الموقدة لبي على وزن أبي ومن غير الصحابة  
أوسط ويدوم بفتح المثناة من فوق وقيل من تحت وضم الدال جيلان بكسر الجيم  
أبو الخلد بفتحها الرجاء بالجيم مصفر زب بكسر الدال وشعر بالشين مصفر فزان  
بالفاء المكسورة مستمر غزوان بفتح العين المهملة واسكان الزاي نون البكال  
بكسر الباء وتخفيف الكاف وغلب على السنتهم الفتح والشديد ضربت وممر مصفر  
هذان يرب غمر بن الخطاب رضي الله عنه وعنهم اجمعين بالذال المعجمة وفتح المهم  
كالبلدة وقيل بالذال المهملة واسكان المهم كالقبيلة الثالث المؤنث والمختل  
وهو ما يتفق في الخط دون اللفظ يجب للمحدث معرفة والآن فيكون خطأه وأكمل  
ما صنفه في الأسماء المأكولة وفيه اغواز وما ضبط قسما من أسماء على القوم

كسلا م كله مشددا الخامس والد عبد الله ومحمد بن سلام شيخ البخاري و كلام بن  
محمد بن نافع المقدسي و كلام جده محمد بن عبد الوهاب بن سلام المتكلم الجبائي الجعفي  
المعزلي و سلام بن ابي الحنفية و عمارة لم يرفههم بكسر العين الا ابي بن عمارة الصقائي  
ومنهم من ختم و ما عداه جمهورهم بالفتح وفيهم جماعة بالفتح و مشددا لهم و القسم الثاني  
ما في الصحيحين او الموطأ على الخصوص يسار كلهم بالمشددة ثم المهملات الا محمد بن بشار فالحمد  
في الموطأ و المعجمة وفيها يسار بن سلامة و ابن ابي شيار يتقدم السمين و غير ذلك  
الرابع المتفق المفقود هو متفق خطأ و لفظا و للخطيب فيه كتاب نفس و هو اقسام  
الاول انفق اسماءهم و احما اباؤهم كاخيل بن احمد ثم الثلثة انفق احماؤهم  
واحما اباؤهم واجدادهم كاحمد بن جعفر بن حمدان الثالث انفق الكنية و النسبة معا  
كابي عمران الجوني الخاص المشايخ في الاسم و النسب لم يميزون بالتقديم و التأخير  
كبنين بن الاشود الصقائي الخداعي الخداعي المنحصر المشير بالصلاح و هو الذي  
المتبقي به فقرة و الاسود بن يزيد النخعي التابع الفاضل المتكلم معرفة المتكلمين  
الى غير اباؤهم هم اقسام الاول الى امة كهذا و هؤلاء و عوذ بنو غفراء هم و ابوهم  
الحارث بن رفاعه الانصاري و بلال بن جماعة و ابو رباح الثاني الى جده كيهلي بن  
مقبة و ابوه امية الثالث الى جده كابي عبيدة بن الجراح رضوانه عنه و هو عامر بن عبد  
ابن الجراح و الرابع الى اجنبي سبب كلقم بن عمرو الكندي يقال له ابن الاسود لانه

كما في حجر الاسود بن بغيث فينبأ السابغ النسب التي على خلاف ظاهرها ابو مسعود  
لم يشهد بها في قول الكثرين بل تدلها وسليمان التميمي تز فيهم وليس منهم القامون  
المبهمات صنف فيها عبد الفتى ثم المخطيب ثم غيرهما وواقسام الاول ابنهما رجل  
او امرأة كحديث ابن عيسى ان رجلا قال يا رسول الله <sup>الحج</sup> كل عام وهو الاقرع بن حابس  
وحديث السائلة عن غسل المحض فقال صلى الله عليه وسلم خذي مني خصة <sup>لها</sup> لعماد بن عيسى بن يمين  
السكن الثاني الابن والبنت كحديث ام عطية في غسل بنت النبي <sup>ع</sup> بقاء ومسيح <sup>لها</sup> بنت  
الثالث العم والعمة كرافع بن خديج عن عمة <sup>بفتح</sup> وهو ظهير بن رافع وزباد بن  
علاقة عن عمة <sup>بفتح</sup> وهو قطيبة بن خالد وعمة جابر التي يكث اباه يوم احد هي فاطمة  
بنت عمر وقيل بنت الرابع الزوج والزوجة زوجة سبيعة سعد بن خولة  
وزوج <sup>بفتح</sup> بفتح الباء وعند المحدثين بالكسر هلال بن مرة <sup>النوع الثاني</sup>  
في الكنى وهو اقسام الاول من تسمى بالكنية وكلامهم لم يغيرها وهو ضربان الاول  
من له كنية كابي بكر بن عبد الرحمن احد الفقهاء السبعة اسمه ابو بكر وكنية ابو عبد  
والثاني من لا كنية له غير الكنية التي هي اسم كابي بلال عن شريك وابي حصين بفتح  
الحاء عن ابي حاتم الرازي الثاني من <sup>بفتح</sup> لا كنية له ولم يعرف له اسم ام لا كابي اناس  
بالنون صحابي وابي مؤهبة مولى رسول الله <sup>ص</sup> الثالث من لقب بكنية وله كنية  
او اكثر كابن جبرح الى لواله ابي خالد ومنصور الفراءى ابي بكر وابي الفتح وابي القاسم

[illegible]







ثم كتابا لسفي الكبير البهقي فانما لا نعلم مثله في باب ثم المسانيد كسند احمد بن حنبل وغيره  
ثم من كتب لعله كتابه وكتابا لدارقطني ومن التواريخ البخاري وابن خزيمة ومن  
كتابا لمرج و التمهيد كتابا لابن ابي حاتم ومن مشكل الاسماء كتاب ابن ماكولا ويقضي بكتب غريب  
الحديث ونسوه كلها مرتبة مشكلا بحث عنه واثقته ثم حفظه وكتبه ويحفظ الحديث قبله  
قليلًا ويستغل بالتحريج والتصنيف اذ انما تله فمكتبا بشرحه وبها مشكله واثقانه  
فقد ما يشتهر في علم الحديث من لم يفعل ولم يعلما الحديث في تصنيفه طريقا ان اجودها  
على الباب كما فعله البخاري ومسلم فيذكر في كل باب ما عنده فيه الثانية على المسانيد فيجمع  
في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه صحيحه وضعيفه وعلى هذه الطريقة يرتب على المروء  
او على القبائل فيقدم بنو ناسم ثم الاقرب فالاقرب وقد يرتب بالسابقة فيقدم العشيرة ثم  
ابن بدو ثم الحديثية من هاجر بينها وبين الفتح ثم اصاغ الفحاية ثم التسايد يبدأ بآثار المؤمنين  
**الفصل الثالث** في آداب لكتابا خلتا التسلف في كتابة الحديث فمهرها  
طائفة واباحها اخرى ثم اجتمع ائباغ التابعين على جوازها فقبل اقل من صنفها ابن جرير  
وقيل ماكد وقيل الربيع بن صبيح ثم انشروا دينه وجمعه وظهرت فوائد ذلك ونفعه  
وعلى كائنه صرفا الرقة المضبوطة وحقيقته شكلا ونقطا بحيث يؤمن اللبس فقه ولا يشغل  
بتفصيل الواقع وقبله يشكك الجميع لاجل المبسطة وغير المبسطة ويكون اعتناؤه بضبط المنس  
من علماء الرجال فليحضر بسجدة المشكك في بيانها في الخط والمخطوط ولا يفتقر الى سند فان علامة  
من علماء الرجال فليحضر بسجدة المشكك في بيانها في الخط والمخطوط ولا يفتقر الى سند فان علامة

فا حسنة ابيه قال بعضهم كتيب ما ينفعك وقت حاجتك اليه اي وقت الكبر وضيق البصر  
ولا يضطرح مع نفسه برحلا يفرقه الناس الا ان يبين مراده في اول الكتاب ليقرضه من  
يقف عليه ويعتني بضبط مختلف الروايات ويغيرها فيجعل كتابه على رواية ثم ما كان  
في غير ما من زيادة ائبها في الحديث او نقص اعلم عليه او خلا في نية عليه وكثيرا ما كان  
قبيتا **فروع** الاول يجعل بين كل حديث كل دائرة ويختب الخطيب ان  
يكون غفلا اي بلا علامة فاذا قابل نطق وطراها ولا يكتب لمضاد في آخر سطر  
و المضاد اليه في اول الاخر اذ كذا سم الله تعالى انيقه بالتعظيم كقوله و نحوه  
ويحافظ على كناية الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كنيته ولا  
يتأمر تكراره وان لم يكن في الاصل ومن اغفل ذلك حرم خطا عظيما ويصل بكتابه على النبي  
صلى الله عليه وسلم كما كنيته ايضا وكذلك الترخيم والترحم على الصحابة والعلماء وبكرة الاقتصار  
على الصلاة دون التسليم وايضا العكس روي ابن الصلاح عن حمزة الكنتاني كنت اكتب  
الحديث واكتب يا صلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم واقرأ يا ايها النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال  
لي مالك لا تسم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فما كنيته بعد ذلك الصلاة الاله  
التسليم وبكرة الرمز يا صلاة والسلام والرضخ والكناية بل يكتب ذلك يكامله وعليه مقابلة  
كتابه باصله ثم تفتح وان كانا اجازة ويكتفي بمقابلة نفعه ولو بغيره فويل يا صل الشيخ فان لم  
يقابل به وكان النافل صحيح النقل قليل السقط ونقل من الاصل فقد نجح الرواية



المستعمل

او ينفع نسخة او نقل سماعه واذا اعاره اياه فلا يبيطى به وان منعه الكتاب فان كان سماعه  
قد انت في كتاب بخطه ليرى اعارته اياه والا فلا يلزمه لانه خطه يد رضاء **روى الخطيب**  
عن قاض خوكم اليه في ذلك قال للمدعى عليه ان كان سماعه في كتابه بخطه يلزمه ان يعرضه القاضي  
وان كان بغير خطه فانت اعلم هكذا قال الائمة الاجلة حفص بن غياث القاضى الخفي وشمس  
الماكي وابو عبد الله الزهرى الشافعى رحمهم الله ولا ينبغي لاحد ان يكتب لسماعه في كتاب لم يصح  
نسخه من ضياء كيدا بغير لصحة الا ان يبينه كونه النسخة غير مقابلة واذا قابل كتابه  
اعلم على مواضع وقوفه وان كان في السماع كتب بلغ في المجلس الاول والثاني الى آخر ما يلزم  
الحائز بختم فائمة النسياء وسيد المرسلين بقوله بحمد هذا العلم من كل خلف عدوله  
ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين رواه في السنة في المصباح  
من في الحديث كما في التنزيل وليكن منكم امة يدعون الى الخير جهرة من الخلف الصالح القيد  
النقات ويوم يوم تحيا ونقطتها لسانهم وينفون مستثاقا كانه قد لم فحق هؤلاء  
بهذه المنقبة العلية فاجيب لانهم يحكون مشارع الشريعة ومنون الروايات من تحريف الغالين  
والاسانيد من الانتحال والقلب ونوى الكاذبين والشيا من تأويل الترافيق بنقل النصوص  
الحكمة برد المنشاية الهدا وفي ذلك فليستنا فسل مستافسون ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء  
والله ذو الفضل العظيم نعم المخلص في الحديث بحمد الله وحسن توفيقه يا الله ذكره